



ضيف العدد: سعاد تاركو



النساء العاملات عرضة للاستغلال المضاعف والتمييز



كلمة العدد

من أجل جبهة عالمية ضد الامبريالية ومن أجل تحرر الشعوب

الذي يبين عمق وصلابة العلاقات بين هذه الشعوب ويفند دعوات المطبعين وكل من يسعى إلى عزل المغرب عن محيطه العربي.

وتسطر الثورة في السودان ملحمة يساهم الحزب الشيوعي السوداني بقوة في قيادتها ومواجهة مخططات القوى المضادة للثورة وبلورة البديل الثوري. كما تقدم دروسا ثمينة للقوى الثورية، وفي مقدمتها القوى الماركسية-اللينينية.

وتعرف المقاومة الفلسطينية قفزة نوعية من خلال انخراط الشباب في الصراع المسلح ضد العدو الصهيوني في الضفة الغربية. ويواجه سكان القدس قوات القمع والمستوطنين الصهاينة ببسالة نادرة، بينما يستمر الصمود الأسطوري للشعب الفلسطيني في غزة وتصديه للاعتداءات الصهيونية. والتحق فلسطينيو المناطق المحتلة في 1948 بالنضال من أجل التحرر الوطني. وكشف المونديال قوة تعاطف شعوب العالم العربي والمغربي مع الشعب الفلسطيني. وتوسع، على المستوى العالمي، إدانة الكيان الصهيوني والتضامن مع الشعب الفلسطيني.

وتستمر شعلة النضال ضد الاستعمار الجديد في إفريقيا وهاجة، خاصة في غربها ضد الامبريالية الفرنسية، رغم محاولات الإجهاض. وتتطور المحاولات لبناء جبهة مناهضة للامبريالية الفرنسية في غرب إفريقيا، آخرها الاجتماع الهام الذي عقدته مجموعة الأفريقيانية في غانا.

أما في المغرب، فرغم تغول المخزن، لم يتوقف شعبنا عن المقاومة. الشيء الذي يطرح، بالبحاح، على القوى الحية تحمل مسؤولية توحيد صفوفها والعمل على توحيد نضالات الشعب المغربي من أجل التخلص من المخزن. وعلى الماركسيين-اللينينيين المساهمة في بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة الذي أعلن عنه النهج الديمقراطي العمالي في مؤتمره الوطني الخامس والذي يشكل الضمانة لانتصار الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية وانفتاحها على الاشتراكية. •

ودعنا سنة 2022، سنة كانت حافلة بالتطورات على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية.

ولعل أهم التطورات على الصعيد العالمي والتي سرعتها الحرب في أوكرانيا هي بداية تشكل جبهة، لا زالت غير مهيكلة، مناهضة، إلى هذا الحد أو ذاك، لهيمنة القطب الامبريالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والتي تؤشر على حدوث نقلة نوعية في سيرورة بروز عالم متعدد الأقطاب يوفر هامشا من الاستقلالية للشعوب وشروطا إيجابية للقوى المناهضة للامبريالية. هذه الجبهة الكامنة التي تعبر عن التلاقي الموضوعي بين تنامي عداة الشعوب للإمبريالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وطموحها إلى عالم متحرر من هيمنتها، عالم أكثر عدلا ومساواة من جهة، ومحاولات العديد من الأنظمة والقوى، إما تقليص تبعيتها لهذه الامبريالية أو رفض هيمنتها (كوبا وفينزويلا وكوريا الشمالية وإيران...) أو مواجهة هيمنتها، بما في ذلك عسكريا، كما هو الحال بالنسبة لروسيا الآن في أوكرانيا وكما قد يقع بالنسبة للصين من جهة أخرى.

لكن المعضلة تكمن في ضعف الأدوات النضالية للطبقة العاملة (النقابات التي تخدم مصالحها والأحزاب الماركسية-اللينينية). وبالتالي عجز الطبقة العاملة على قيادة جبهة الطبقات الشعبية لانجاز مهام التحرر الوطني ذي الأفق الاشتراكي في دول المحيط الرأسمالي أو الانتقال إلى الاشتراكية في دول المركز. وتتمثل الضرورة الملحة لحل هذه المعضلة في كون الرأسمالية، في ظل احتداد الصراع الطبقي الناتج عن تعمق أزمتها، تلجأ إلى السلطوية، بل حتى إلى الفاشية.

أما في العالم العربي والمغربي، فإن السيرورات الثورية، ورغم التراجعات، لا زالت مستمرة ما دامت أسبابها متوفرة (الاستبداد والاضطهاد والاستغلال المكثف والتفجير والبطالة والهشاشة).

وأظهر المونديال المستوى العالي لتعاطف ومساندة شعوب العالم العربي والمغربي للفريق الوطني وللشعب الفلسطيني. الشيء

تنامي وثيرة الجفاف يفضح زيف السياسات الفلاحية

6

للمرافعة التاريخية للرفيق القائد أحمد سعدات أمام المحكمة الصهيونية

10

في أزمة أحزاب وفصائل اليسار الماركسي

13

قراءة في رواية

"هذا الرجل لا أعرفه"

16

اليوم الوطني لمناهضة التطبيع "جميعا مع فلسطين ولحماية بلادنا من التطبيع مع الكيان الصهيوني"

ويتظافر هذا المجهود مع كفاح الشعب الفلسطيني، حيث مثلت معركة سيف القدس أهم معالم الحديثة والتي أبرزت دور المقاومة والوحدة المتينة للشعب الفلسطيني في مختلف مناطق تواجد، ناهيك عن تصاعد المقاومة المسلحة العنيدة في الضفة الغربية ممثلة في عرين الأسود وكتيبة جنين وغيرها.

لقد انفضح زيف كل الشعارات المخزنية التي انبنى عليها التطبيع، ومنها أن التعاون مع الكيان الصهيوني المجرم لا يتناقض مع دعم الشعب الفلسطيني، وهي كذبة لا تنطلي على أحد. كما اتضح أن هذا المسعى يهدد الأمن والسلام الهش أصلا بين بلدان المغرب الكبير وأن هذا الكيان يشكل خطرا فعليا على كل شعوب منطقتنا ويعد أداة مهمة في يد الولايات المتحدة الأمريكية لاستدامة السيطرة عليها وعلى خيراتها.

وفي الختام، نعبّر في السكرتارية الوطنية للجبهة المغربية لدعم فلسطين وضد التطبيع عن:

1. تهانينا للمنتخب المغربي والجماهير الشعبية المساندة على الإنجاز الرياضي المهم بتأهله لنصف نهائي كأس العالم، وعلى الانتصار لفلسطين وقضاياها من خلال رفع العلم الفلسطيني والشعارات المناصرة لها.

2. إدانتنا للإعلام الصهيوني وأبواق المطبعين على تحاملهم على المنتخب الوطني وعلى جماهيره.

3. إدانتنا للعمل الخبيث للإعلام الرسمي الذي عمد إلى حذف مشاهد انتصار الجماهير الكروية لفلسطين، من روبرتاجاته إذعانا للإرادة الصهيونية.

4. إدانتنا لانبطاح الأغلبية في البرلمان السوري للمخططات الصهيونية بمصادقة غرفتيه على اتفاقيات الخزي والعار المحالة عليه من طرف الحكومة المخزنية.

5. تنويعنا بجميع الجهود المتنامية المساندة لفلسطين والمناهضة للتطبيع

من أبناء شعبنا وأمتنا وأحرار العالم، وإدانتنا لكل المهرولين للتطبيع والعمالة للكيان الصهيوني.

6. تأكيدنا لشعبنا المغربي الأبوي، الذي تسكن القضية الفلسطينية في وجدانه، أننا على العهد باقون وأنا جميعا بفضل عملنا الوحدوي والدؤوب سنسير ، معا وسويا، حتى إسقاط التطبيع وهزم الصهيونية وتحرير فلسطين، كل فلسطين.



النزعات الفاشية والتطرف الديني والعرقى، ومعها تنامت بشكل ملفت للنظر أعمال التطهير العرقي والتقتيل والفتك اليومي بالشعب الفلسطيني، خاصة في الضفة الغربية والقدس؛ كما زادت حدة التهديدات للمسجد الأقصى من خلال الاقحامات المتكررة وتوسيع الأنفاق والحفريات، واضطهاد المرابطين به. ويتم ذلك من طرف جيش الاحتلال وقطعان المستوطنين على حد سواء بمختلف الأشكال العنصرية البغيضة التي لا تقيم وزنا لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، في محاولة لفرض حالة من الاستسلام على الشعب الفلسطيني وشعوب المنطقة برمتها، وخاصة شعوب البلدان التي انخرطت في التطبيع الرسمي.

إلا أنه، وخلافا لتوقعات المطبعين والصهاينة، فكل اتفاقيات التطبيع، من كامب ديفيد (مصر) ووادي عربة (الأردن) واتفاقيات أبراهام (الإمارات، البحرين، المغرب، السودان) لم تزد شعوب منطقتنا إلا ممانعة، وهو الأمر الذي تعبر عنه المسيرات والوقفات الاحتجاجية والحملات المناهضة للتطبيع لهذه الشعوب، وأكدته الجماهير الرياضية الغفيرة واللاعبون في ملاعب موندريال قطر لكرة القدم.

حل يوم الخميس 22 دجنبر 2022، الذكرى الثانية لاتفاقية الخيانة والعار، اتفاقية التطبيع العلني والرسمي للعلاقات بين النظام المغربي والكيان الصهيوني؛ وقد قررنا في الجبهة المغربية لدعم فلسطين وضد التطبيع، إحياء هذه الذكرى المشؤومة تحت شعار "جميعا مع فلسطين ولحماية بلادنا من التطبيع مع الكيان الصهيوني" بتنظيم اليوم الوطني التضامني الثامن مع الشعب الفلسطيني، والدعوة لأشكال ووقفات احتجاجية في كل مناطق بلادنا يوم السبت 24 دجنبر 2022، ابتداء من الساعة الخامسة والنصف مساء، لنصرخ عاليا في وجه المطبعين ونطالب بإسقاط هذه الاتفاقية المشؤومة، التي وقعها رئيس الحكومة آنذاك، والتي لا تعدو أن تكون إخراجا للعلن لخيار استراتيجي للنظام المخزني والطبقات المسيطرة والأحزاب المخزنية التي يستند إليها، نظرا لتاريخه المخزي في التعاون الخياني مع الكيان الغاصب، خيار يقوم على التبعية للقوى الإمبريالية والاستعمارية الكبرى عبر العالم والعمالة للحركة الصهيونية. وهي من سمات كل الأنظمة الرجعية العربية المستبدة والفاسدة والريعية التي ارتضى جزء منها بشكل علني ورسمي في أحضان هذا العدو الخطير الذي

يفتك بشعب فلسطين بهدف تهجير والاستيلاء على أرضه وشطب هويته. وركبت البلدان المعنية موجة التطبيع في إطار ما سمي "اتفاقية أبراهام"، وهي تسمية مغرضة توحى وكأن الصراع في المنطقة هو صراع ديني يقتضي حله التوافق بين ممثلي الديانات التوحيدية الثلاث عبر شعارات التسامح والتعايش الجوفاء والديماغوجية. بينما واقع الأمر أن المشروع الصهيوني، هو مشروع استعماري استيطاني عنصري إحلالي توسعي قل نظيره في التاريخ، قد لا تشابهه إلا الجريمة ضد الإنسانية المرتكبة ضد اليهود الأحمر بأريكا.

لقد اتسمت هذه الفترة بالنسبة لبلادنا بتصاعد وتسارع مذهل ومخجل

لخطوات التعاون الرسمي مع الكيان الصهيوني في كل المجالات: التجارية والفلاحية والصناعية والعسكرية والأمنية والاستخباراتية والتربوية والأكاديمية والفنية والثقافية والرياضية والدينية والسياحية والتشغيل والعدل والمحاماة والنقل والرحلات الجوية وفي مجال توأمة المدن وغيرها. وما من مجال إلا وشهد اتفاقية تعاون وتنسيق حتى أصبحت بلادنا أمام عدو تهيأت له الآن كل الشروط لفرض حماية كاملة على بلادنا، نظرا لما توفره له الإمبريالية من دعم عسكري وسياسي ودبلوماسي.

في نفس الوقت الذي تعززت في الكيان الصهيوني

كما ساهم مجهود عدد من المنظمات الحقوقية، مثل منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش، في فضح الطابع العنصري ونظام الأبارتهايد الصهيوني أمام أنظار العالم قاطبة.

وتميزت هذه الفترة، على مستوى بلادنا، بمقاومة رائدة للمسلح الخياني المشار إليه، بقيادة جبهتنا، الجبهة المغربية لدعم فلسطين وضد التطبيع وكافة القوى والفئات والشخصيات الداعمة للشعب الفلسطيني؛ وهي مقاومة لازالت متواصلة نسعى إلى استناباتها وتجديدها في عمق المجتمع المغربي الراض لأبي علاقة مع الصهاينة المجرمين.

السكرتارية الوطنية
الخميس 22 دجنبر 2022.

لا بديل عن المقاومة الشعبية

تجارة

عمال شركة COSINA / SOGEA في اعتصام للمطالبة بتنفيذ حكم صادر لصالحهم



التحليل على القانون من أجل التملص من حقوقهم المكفولة، من أقدمية في العمل وغيرها... ب"تفويتهم" شركة أخرى تنشيط في الوساطة التشغيلية حاولت إجبارهم على توقيع عقد محدد المدة معها مما رفضه العمال ولجأوا للقضاء حيث تم "انصافهم" جزئيا بحكم نهائي بعد مرحلة النقض حيث تقدموا بالطعن في الأحكام التي لم تنصفهم ابتدائيا وفي الاستئناف.

للاشارة فقد قام وفد من مئتين عن فرع الجمعية AMDH بتمارة ومن فرع النهج الديمقراطي العمالي بزيارة تضامنية للمعتصم على أن تتم متابعة قضيتهم.

يخوض عمال شركة COSINA المرتبطة بشركة SOGEM Maroc، متعددة الاستيطان، اعتصاما مفتوح امام مقر الشركة المتواجد بالحي الصناعي عين عتيق بمنطقة الصخيرات تمارة، في ظروف قاسية للمطالبة بانصافهم وتنفيذ الحكم النهائي الصادر لصالحهم بعد أن قاموا بكل الاجراءات الضرورية لذلك بما فيها استصدار قرار التنفيذ قوبل بتعنت إدارة الشركة حيث أغلقت الأبواب ومنعت السلطة المكلفة بالتنفيذ من القيام بمهامها؟؟

وتعود بداية وقائع قضية هؤلاء العمال إلى سنة 2017، حيث قامت الشركة المشغلة بطرد العمال من العمل بعدما حاولت

بركان

بعد منع وقفاتهم الاحتجاجية أمام مقر العمالة، العمال الزراعيون ينظمون مسيرة نحو مقر نقاباتهم (إم ش)

واعتبروا أن سياسة الدولة في هذا الميدان تتسم بالطبقية والمحسوبية والزيونية .

عن محمد علاي عضو اللجنة الادارية للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي FNSA.

اليوم كذلك يتم خرق واضح في مصادرة حقهم في الاحتجاج السلمي المنصور عليه في المادة 22 من العهد الدولي الخاص لحقوق المدينة والسياسية المصادقة عليه من طرف المغرب في شهر ماي 1979، وكما صادق المغرب على اتفاقية الدولية حول حرية النقابية والاحتجاج...

وفي هذا السياق توجت هذه المعركة النضالية بمسيرة في أهم شوارع مدينة بركان، وختمتها بوقفه امام مقر الاتحاد المغربي للشغل، خلالها رفعوا شعارات تنديدية حول المنع محملين السلطات المحلية والحكومة معا كامل المسؤولية في وضعهم وفيما قد يترتب على هذه الاحتجاجات، ونددوا بمخططات الدولة وعدم التزام الاتفاقية اتجاه العمال الزراعيين خاصة في صرف أجورهم والتعويضات ...

يوم الثلاثاء 27 دجنبر 2022 على الساعة التاسعة صباحا، بعد قرار التي دعت لها نقابة العمال الزراعيين "عمال ضيعات رفيق بلحاج" التابعة للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي FNSA للاتحاد المغربي للشغل ببركان، مفاده تنفيذ الوقفة الاحتجاجية أمام عمالة بركان.

التحق عدد كبير من العمال الزراعيين إلى عين المكان، وفوجئنا باستنفار السلطات العمومية بمختلف الاجهزة، كما تم ابلاغنا عن المنع للوقف الاحتجاجية التي كانت مبرمجة في اليوم الثلاثاء 27 دجنبر 2022.

وجاءت الوقفة الاحتجاجية نتيجة لعدم جدية الحوارات التي تمت في السابق مع السلطات المحلية، واعتبروها صورية خاصة في غياب الالتزام الفعلي بتنفيذ مضامينها من طرف باطرونا، وفي خرق سافر المتمثلة في عدم تسديد أجورهم العالقة منذ خمسة اشهر (منديوليوز 2022).

ان حقوق العمال الذي يشكل مكونا اساسيا لحقوق الانسان، وقد تم الإقرار لهذه الحقوق في الإعلان العالمي لحقوق الانسان وفي عدد من الإعلانات والمواثيق الدولية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المصدق عليه من طرف بلادنا.



تالسينت

الساكنة تحتج على التهميش والاقصاء والغلاء وتردي المرافق الصحية



الإجتماعية العادلة والمشروعة.

تحية الصمود والتضامن مع أحرار وشرفاء بلدة تالسينت، ونتمنى أن تلتحق بركب النضال ساكنة أنوال ويومريم ويني تجيت وبوعنان وكل الدواير للمطالبة بتحسين الوضع الصحي الكارثي وإتمام الأشغال بالمستشفى المتعدد التخصصات بتالسينت وتوفير الأجهزة والأطر الطبية بالمراكز الصحية في انتظار هذا المستشفى الذي ينتظر منه تخفيف العبء عن الإقليم برمته.

النصر لأحرار تالسينت.

عن المناضل: عبد الصادق بنعزوزي

رغم التهديدات والمضايقات وشتى أساليب الترهيب التي ينهجها ممثلو النظام ببلدة تالسينت، ورغم محاولات احتواء المعركة من طرف خدام النظام، ورغم الانسحابات والارتدادات... أحرار تالسينت يواصلون معركتهم البطولية للأسبوع السادس احتجاجا على الوضع الصحي المزري والمطالبة بإنهاء الأشغال بمستشفى القرب وتجهيزه بشكل عاجل، كما طالبوا بتقريب الخدمات الإدارية والتوزيع العادل للدقيق المدعم ونددوا بغلاء الأسعار... وغير ذلك من المطالب

الجمعية تعرض تقريرها حول محاكمات المهاجرين المعتقلين وتمنع من تنظيم وقفة بالمناسبة

البحرية التي أصبحت أكثر فتكا مثل طرق جزر الكناري أو من الشمال إلى إسبانيا، هذا العمل الموثق لم يكن ليتم إنجازه بدون إنكار الذات والتفاني التام للمدافعات والمدافعين عن حقوق الإنسان بشكل عام وحقوق المهاجرين بشكل خاص في الدفاع ومتابعة القضايا العادلة للمهاجرين وطالبي اللجوء الذين يعانون منذ سنوات طويلة على طريق الهجرة بين الناظور وملييلية.

الأهداف:

ويرمي تخليد اليوم الدولي للمهاجرين لهذه السنة إلى عدم إغلاق هذا الملف دون فتح تحقيق نزيه من طرف جهات مستقلة من أجل تحديد المسؤوليات وترتيب الجزاءات المترتبة عنها ومحاسبة كل المتورطين في هاته الجريمة من الجانبين المغربي والإسباني وهو ما يجعلنا نطرح بعض الخطوط العريضة للنقاش بهذه المناسبة.

تحديد مسؤولية الاتحاد الأوروبي و الدولة الإسبانية في هاته الجريمة سواء بشكل مباشر أو عبر كل أشكال الدعم المقدم للمغرب بما فيه الدعم المادي واللوجستيكي والسياسي من أجل القيام بمهمة الحارس للحدود الجنوبية للاتحاد الأوروبي؛

مسؤولية الدولتين المغربية والإسبانية عن الاختفاء القسري لمجهولي المصير ممن فقدوا أثناء أحداث معبر باريو تشينو

تجريم الهجرة عبر المتابعات بحق المهاجرين الذين تم اعتقالهم يوم الجمعة الأسود رغم أن هناك مسؤولين حقيقيين عن شبكات الاتجار وتهريب البشر الذين ينتعشون كلما تم تشديد المراقبة وعسكرة الحدود؛

البرنامج:

وانطلاقا من مواقف الجمعية الثابتة في الدفاع عن حقوق المهاجرين وطالبي اللجوء كما هو منصوص عليها في المواثيق الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة، يخلد المكتب المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان بمعية فرع الناظور، اليوم الدولي للمهاجرين هاته السنة، بتنظيم:

- يوم السبت 24 دجنبر 2022، على الساعة 15h00 بقاعة دار المحامي بالناظور:

• ندوة حقوقية لتقديم تقرير حول محاكمات المهاجرين وطالبي اللجوء المعتقلين على خلفية مأساة الجمعة 24 يونيو 2022؛

المدخلات:

المكتب المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان؛

منسق هيئة الدفاع؛

فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالناظور؛

× يوم الأحد 25 دجنبر 2022، على الساعة 11h30 أمام المعبر الحدودي بباريو تشينو؛

• وقفة احتجاجية بالشموع، تنديدا بسياسات الهجرة القتالة المتخذة من طرف المغرب ودول الاتحاد الأوروبي خاصة إسبانيا، وتضامنا مع ضحايا مأساة الجمعة 24 يونيو 2022.

الناظور أحكاما جائرة وقاسية بحق 88 من طالبي اللجوء في محاكمات ماراطونية غابت عنها الحدود الدنيا للمحاكمات العادلة كما عبر عن ذلك دفاعهم المكون من محاميي الجمعية....

السياق:

وقد تميزت هاته السنة بتكريس سياسات الهجرة المرتكزة أساسا على المقاربة الأمنية، سواء على المستويين العالمي والإقليمي أو على المستوى الوطني وتعزيز العسكرة على الحدود وتشديد المراقبة على تحركات المهاجرين/ات، مما أدى إلى ليس فقط إلى تدهور أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإلى انتهاك حقوقهم الأساسية في السكن والصحة والتعليم وحقوقهم في الشغل والتنقل، بل تعداه إلى المس بالحق المقدس في الحياة وإلى فقدان العديدين الذين زال مصيرهم مجهولا بالإضافة إلى



المحاكمات الجائرة والاعتقالات التعسفية والترحيلات القسرية وإلى انتهاكات حاصرتها.

تقد عرف ملف الهجرة واللجوء ببلادنا، تراكمات من الانتهاكات الخطيرة مست بشكل خاص المهاجرين والمهاجرات من إفريقيا جنوب الصحراء، لعل أبرزها الأحداث المؤلمة التي شهدتها منطقة الناظور على الحدود مع ملييلية المحتلة يوم 24 يونيو 2022 هاته الأحداث المأساوية، وصلت حد المس بالحق المقدس في الحياة وسقوط العديد من الجرحى كانت إصابات بعضهم خطيرة، حيث وقف فرع الجمعية بالناظور، على العديد من الخروقات والانتهاكات والممارسات التي طبعت سلوك السلطات العمومية في تعاملها مع طالبي اللجوء والمهاجرين قبل وأثناء وبعد الأحداث الأليمة التي شهدتها المعبر الحدودي بباريو تشينو، مما أدى إلى وفاة 27 شخصا من المهاجرين وطالبي اللجوء على الأقل والعشرات من المفقودين وصل عددهم إلى حدود اليوم إلى 77 مفقودا، و87 مهاجرا وطالبا لجوء معتقل على خلفية هذه الأحداث (تتراوح أحكامهم بين 8 أشهر وثلاثة سنوات) من خلال محاكمات ماراطونية عرفت العديد من الخروقات والتجاوزات التي انتهكت شروط وضمانات المحاكمة العادلة، إضافة إلى المئات من المرحلين باستعمال القوة والقمع من طرف السلطات المغربية بتواطؤ مع السلطات الإسبانية.

هذه المأساة التي حظيت بتوثيق أفضل ونشر على أوسع نطاق لا ينبغي أن تنسينا أن مئات المهاجرين من جنوب الصحراء و شمال إفريقيا، ومنهم العديد من النساء والأطفال يفقدون حياتهم كل سنة عبر طرق الهجرة

في إطار تخليد اليوم الدولي للمهاجرين، نظمت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان فرع الناظور ندوة حقوقية لتقديم تقريرها حول محاكمات المهاجرين وطالبي اللجوء المعتقلين على خلفية مأساة الجمعة 24 يونيو 2022 وتسليط الضوء على تطورات القضية منذ الأحداث المأساوية ليوم الجمعة الأسود على مشارف مدينة ملييلية المحتلة وذلك مساء يوم السبت بمقر دار المحامي.

ويأتي هذا النشاط ضمن البرنامج الذي سطرته الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، في إطار تخليد الحركة الحقوقية وكل القوى الديمقراطية عبر العالم اليوم الدولي للمهاجرين الذي يصادف 18 من دجنبر من كل سنة. ويتميز هذه السنة حسب بيان صادر عن المكتب المركزي للجمعية باستمرار تردى أوضاع الملايين من البشر، وفي ظل استمرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق المهاجرين والمهاجرات بما فيها المس بالحق المقدس في الحياة، والمصير المجهول للآلاف منهم بعد فقدانهم على الحدود البرية أو البحرية بالإضافة إلى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المزرية التي يعيشون فيها...

ومن جهة أخرى تم اتخاذ تدابير وإجراءات أمنية وقانونية للتضييق أكثر على المواطنين/ات وعلى حقهم في التنقل بكرامة من بلدان الجنوب نحو الدول المتقدمة اقتصاديا، وخاصة نحو بلدان الاتحاد الأوربي التي وضعت عراقيل متعددة من أجل حرمان الآلاف منهم من تأشيرات فضاء شينغن واستمرت المعاملات المهينة والحاطة من الكرامة لطالبات وطالبي مواعيد الحصول عليها. ورغم المراسلات والاحتجاجات المتكررة للمواطنين والمواطنات المغاربيين وجمعيات المجتمع المدني، وخاصة

الجمعية المغربية لحقوق الإنسان والأئتلاف المغربي لهيئات حقوق الإنسان، إلا أن تصريحات مسؤولي الاتحاد الأوربي وخاصة أولئك المنتميين للدولة الفرنسية أكدت الفكر الاستعماري والعنصري اتجاه شعوب المنطقة، وعن استمرار نفس الإرادة في استنزاف خيرات هاته البلدان وطاقاتها البشرية من أطر وأطباء ومهندسين، في تناغم تام مع ما تم إقراره في اتفاقية الاتحاد الأوربي حول ما يسمى بالهجرة الآمنة التي تعتمد بشكل أساسي على الهجرة الانتقائية، مما دفع ويدفع بالآلاف الشباب والأطفال والنساء إلى ركوب كل المخاطر من أجل الوصول إلى دول الشمال.

وفي المغرب، كان واضحا خلال هاته السنة الانعكاسات الكارثية لسياسات الاتحاد الأوربي وتطابق وتواطؤ الدولة المغربية مع الدولة الإسبانية في نهج سياسة أكثر تشددا وتغيبهما فيها للبعد الحقوقي، اتجاه المهاجرين والمهاجرات خاصة أولئك القادمين من إفريقيا جنوب الصحراء. حيث سارعت الدولة المغربية إلى اتخاذ العديد من الإجراءات تنتهك بشكل خطير حقوقهم الأساسية، ودون أن تأخذ بعين الاعتبار هشاشة الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الكارثية التي يعيشون فيها. ولعل الأحداث التي عرفها معبر باريو تشينو على الحدود مع ملييلية المحتلة يوم الجمعة الأسود 24 يونيو 2022، تعد العنوان الأبرز للسياسة المغربية والإسبانية في ملف الهجرة واللجوء، الذي وصل حد انتهاك الحق المقدس في الحياة ل 27 مهاجرا ومئات الجرحى أغلبهم من السودان والسودان الجنوبي في حين لا زال مصير 77 آخرين مجهولا. وعوض فتح تحقيق نزيه وجدي لمعاقبة من تسبب في الوفيات والاعتداءات، أصدرت محكمة

للاشارة فقد تم منع الوقفة التي كان مقررها تنظيمها أمام معبر "باريو تشينو"

اليوم الوطني لمناهضة التطبيع

"جميعا مع فلسطين ولحماية بلادنا من التطبيع مع الكيان الصهيوني"

يوم الخميس 22 دجنبر 2022، مرت سنتان على التوقيع المشؤوم لاتفاقية التطبيع الخيانية بين النظام المغربي والكيان الصهيوني الغاصب ضد إرادة الشعب، وهو اليوم الذي أضحى يسمى لدى الجبهة المغربية لدعم فلسطين وضد التطبيع بـ"اليوم الوطني لمناهضة التطبيع"، وسيستمر تخليده كل سنة حتى إسقاط التطبيع وسن قانون يجرم كل أنواعه وأشكاله، وتحرير بلادنا من هذا الشكل الجديد من الحماية.

وبهاته المناسبة، قررت الجبهة تنظيم اليوم الوطني التضامني الثامن، ضمن سلسلة الأيام التضامنية الشعبية التي دأبت على تنظيمها عبر كافة المدن والمناطق ببلادنا، لتفصح المجال للآلاف من المواطنين والمواطنات ليعبروا عن موقفهم الأصيل من القضية الفلسطينية ورايهم الثابت من الصهيونية والكيان العنصري الغاصب. وحددت له يوم السبت 24 دجنبر 2022 تحت شعار "جميعا مع فلسطين ولحماية بلادنا من التطبيع مع الكيان الصهيوني".

وقد استجابت لنداء الجبهة 36 مدينة على الأقل، من مختلف الجهات والمناطق، بإقامة وقفات احتجاجية موحدة في الزمان ومتفرقة في المكان: (الرباط، الدار البيضاء، الجديدة، أكادير، وجدة، خنيفرة، مكناس، القصر الكبير، العرائش، تارودانت، تاوريرت، بني ملال، طنجة، مراكش/ أيت أورير، سطات، أزمو، بركان، أزرو، الراشيدية، الخميسات، فاس، برشيد، أسفي، جرسيف، تازة، المحمدية، خريبكة، القنيطرة، بن سليمان، اشتوكة أيت باها، الفقيه بنصالح، سيدي بنور، سطات، بجعد ..)، مبرهنة على تأكيد الرفض والمناهضة الشعبين للتطبيع، والتجدر العميق للقضية الفلسطينية في وجدان كل فئات الشعب المغربي.

والسكترارية الوطنية للجبهة، إذ تحيي عاليا شرفاء وشريفات هذا الوطن الذين واللواتي شاركوا/ن في الاحتجاجات، وتعب عن اعتزازها بالصمود الذي واجه به المحتجون القمع المخزني في بعض المدن، منها خنيفرة والقنيطرة...، حيث تدخلت جحافل من القوات القمعية لتعنف وتمنع المواطنين والمواطنات والمناضلين والمناضلات من التجمع في مكان الوقفة الاحتجاجية.

تعب عما يلي:

1. تنديدها، بأشد عبارات الشجب والتنديد، بالقمع الذي واجهت به القوات المخزنية وقفتي خنيفرة والقنيطرة، وتعتبره دليلا على لا مشروعية ولا شعبية القرارات التطبيعية المخزنية، وعلى افتقاد سياساتها التطبيعية لأي سند شعبي إلا المنع والقمع، إرضاء للصهيونية وحاميتها الإمبريالية.

2. شكرها لكل من ساهم في إنجاح اليوم الوطني التضامني الثامن، أشخاصا وهيئات، معتبرة هذا النجاح خير جواب على مزاعم وادعاءات الدولة المخزنية والمطبعين الخونة والصهاينة بخصوص موقف الشعب المغربي من

التطبيع مع الكيان الغاصب لأرض فلسطين؛
3. افتخارها باستمرار كل فئات الشعب المغربي، أطفالا وشبابا ونساء ورجالا، وفي كل المناطق، في يقظتها ودعمها المبدئي للقضية العادلة للشعب الفلسطيني ورفضها لأي علاقة مع المجرمين الصهاينة؛

4. اعتبارها استجابة العشرات من المدن والآلاف من المواطنين والمواطنات لنداء السكترارية الوطنية للجبهة رسالة شعبية واضحة للنظام المغربي وكل دعاة التطبيع، ألا تنازل عن مطلب إسقاط التطبيع وسن قانون يجرم كل أشكاله وأنواعه ببلادنا؛ واعتزازها بالاحتضان الشعبي المتزايد الذي تحضى به الجبهة المغربية لدعم فلسطين وضد التطبيع في كل الأوساط الشعبية المغربية؛

5. دعوتها كل مناضلي ومناضلات الهيئات المكونة للجبهة، وكافة المواطنين والمواطنات الداعمين للقضية الفلسطينية والرافضين لقرار التطبيع مع الكيان الصهيوني وللاتفاقيات العسكرية والمخابراتية والأمنية والتجارية والفلاحية والسياسية الخطيرة وغيرها، الاستمرار في اليقظة والتعبئة والعمل الوحدوي، من أجل المزيد من تعرية موقف الدولة المغربية وحكومتها المتاجرة بالقضية الفلسطينية؛

6. نداءها لتقوية فروع الجبهة وتوسيع قاعدتها، وتأسيس المزيد منها لتغطية كل المناطق، بصفتها أداة فعالة من أدوات التصدي للتطبيع ومواجهة الأخطار التي تهدد وطننا وسيادته بفعل الانخراط المتزايد للدولة في مخططات الصهيونية والإمبريالية في المنطق

السكترارية الوطنية للجبهة المغربية
لدعم فلسطين وضد التطبيع
الرباط في 24 دجنبر 2022.



المجلس الوطني للإتحاد المغربي للشغل

— يستنكر تملص الحكومة من التزاماتها المتضمنة في اتفاق الحوار الاجتماعي

— يدعو إلى التعبئة الشاملة استعدادا لخوض كافة الأشكال النضالية، دفاعا عن المكتسبات ومن أجل المطالب المشروعة للطبقة العاملة

في نضالاتهم من أجل الكرامة وحقوقهم المشروعة، ودعم الجامعة الوطنية للتعليم في نضالها من أجل إقرار نظام أساسي منصف لنساء ورجال التعليم ورفضها المساومة لفرص 65 سنة كسن إجباري للتقاعد في القطاع.

5. تنبيهه الحكومة من اتخاذ أية إجراءات أحادية الجانب، تسعى بأي شكل من الأشكال، للإجهاد على مكتسبات الطبقة العاملة في مجال الحق النقابي والتمثيلية النقابية والتقاعد وغيرها من الحقوق الأساسية للعمال.

وفي الأخير: فإن المجلس الوطني وهو يستحضر مضمون ومغزى الشعار الذي وضعه لدورته هذه، يدعو كافة هياكل منظماتنا لتنفيذ البرنامج التنظيمي التعبوي على المستويات القطاعية والترابية والفئوية، وإلى الاستعداد لخوض كافة الأشكال النضالية، القطاعية منها والمحلية والجهوية والوطنية، دفاعا عن المكتسبات وتتحقيقا للمطالب المشروعة للطبقة العاملة.

عاشت الطبقة العاملة المغربية

عاش الإتحاد المغربي للشغل

الدار البيضاء في 24 دجنبر 2022

في اتفاق 30 أبريل 2022 وخاصة منها:

الزيادة العامة في الأجور؛

التخفيض الضريبي على الأجور وإصلاح الأشطر الضريبية على الدخل بإقرار تصاعدي فعلية تهدف إلى تحقيق عدالة جبائية؛

الاستجابة لمطالب كافة فئات الموظفين والمستخدمين بالقطاع العمومي، وفي مقدمتها إحداث الدرجة الجديدة وإدماج حاملي الشهادات في السلايم المناسبة وغيرها من المطالب الملحة؛

فتح حوارات قطاعية، تعنى بخصوصيات تلك القطاعات وتستجيب للمطالب المشروعة للعاملين بها؛

4. (أ) تنديده الشديد بالتنزيل المشوه والمغرض لبعض الالتزامات المتضمنة في اتفاق 30 أبريل 2022، ومن بينها الاجهاز على الحد الأدنى للمعاش المتمثل بألف (1000) درهم في القطاع الخاص.

(ب) استنكاره للأجراء المغشوشة لتنزيل الزيادة في المعاشات والحد الأدنى للمعاشات في القطاع الخاص.

(ج) تضامنه مع كافة فئات الأجراء في القطاع الخاص والعام والقطاع الشبه عمومي، وضمنهم الجماعات المحلية، والقطاع الفلاحي، والطرق السيارة بالمغرب...

تحت شعار: "مواصلة النضال، اختيارنا للدفاع عن المكتسبات وتحقيق المطالب المشروعة للطبقة العاملة" انعقد يومه السبت 24 دجنبر 2022 بالمقر المركزي لمنظمتنا بالبيضاء المجلس الوطني للإتحاد المغربي للشغل؛ وبعد وقوفه بالتحليل للأوضاع العامة على المستوى الدولي وأهم مميزات هذه الأخيرة اجتماعيا على المستوى الوطني، وأساسا منها أوضاع الطبقة العاملة بكل مكوناتها. وبعد التقييم الموضوعي والدقيق لحصيلة الحوار الاجتماعي المنطلق منذ 14 شتنبر الأخير؛ فإن المجلس الوطني يسجل المواقف التالية:

1. تنديده الشديد بالهجوم المتواصل على القدرة الشرائية للغالبية العظمى من المواطنين والمواطنات جراء الغلاء المتواصل في أثمان كافة المواد الاستهلاكية والخدمات، واستنكاره استخفاف الحكومة بما وصلت إليه الأوضاع الاجتماعية جراء ذلك من تأزم واحتقان، وعدم إقدامها على أية إجراءات ملموسة لدعم القدرة الشرائية للأجراء وعموم المواطنين.

2. تنبيهه لعدم جدية الحكومة في مقاربتها للحوار الاجتماعي، وسوء تقديرها للآثار السلبية لفشل الحوار على كل المستويات.

3. استنكاره لتملص الحكومة من أهم الالتزامات المدونة

تنامي وتيرة الجفاف يفصح زيف السياسات الفلاحية

حروش احمد

صورية تمت تسميتها " تعاونيات الإصلاح الزراعي ". وقد دفعت هذه الأحداث، الى نشوب صراعات سياسية، بين القوى الوطنية والتقدمية التي تركز على إعطاء الأولوية لإنتاج الزراعات الأساسية لتلبية الحاجيات الغذائية للشعب بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي من هذه المواد. مما يعني تخصيص الأراضي الخصبة والمسقية لإنتاج الزراعات الأساسية (الحبوب والقطاني والزراعات السكرية والنباتات الزيتية) من جهة، ومن جهة ثانية القوى الرجعية الملتفة حول القصر التي تدافع على التركيز على الزراعات التصديرية من اجل جلب العملة الصعبة. وطبعا سينجح اللوبي الرجعي في تمرير الخيار الثاني، حيث اتجهت السياسات الفلاحية إلى إعطاء الأولوية للزراعات التصديرية، عبر تركزها في المساحات السقوية، على حساب الزراعات الأساسية التي تم توجيهها نحو المناطق البورية والهامشية.

3 - مؤشرات فشل السياسات المتبعة

بعد أكثر من نصف قرن من تنفيذ السياسات الفلاحية المرتبطة بالأسواق الرأسمالية على حساب سياسة فلاحية وطنية تعتمد على الإمكانات الذاتية والمحافظة على الثروات الطبيعية، بما فيها التأقلم مع الجفاف ومقاومة آثاره على المدى المتوسط والبعيد، نسجل فشل هذه السياسات، عبر:

- فشل الرهان على الصادرات التي أصبحت تعرف أزمة كبيرة بسبب الحماية المتشددة التي تنتهجها الأسواق الأوروبية، المنفذ الرئيسي لهذه الصادرات.

- ضعف مستوى مردودية المحاصيل التي تعتمد على الأمطار، خصوصا مع تنامي ظاهرة الجفاف، مما يهدد الملايين من ساكنة القرى بالعطش والجوع.

- تخريب ممنهج لمنظومة البحث الزراعي نتيجة عملية المغادرة الطوعية للعديد من الباحثين ذوي الكفاءات العلمية العالية والاعتماد على استيراد تكنولوجيات الشركات العابرة للقارات.

- اعتماد بنوي لواردات الحبوب لسد العجز المتزايد في تغذية الشعب المغربي وهو ما يرهن أمنه الغذائي ويجعله بين أيدي الشركات العابرة للقارات المتحكمة في تجارة المواد الأساسية.

- استنزاف كبير للبيئة وخاصة الفرشة المائية من طرف الشركات الفلاحية الأجنبية التي تستغله بشكل بشع لتهدد مستقبل الأجيال القادمة.

متباينين: القطاع الحديث ويضم الضيعات التي كان يسيطر عليه المعمرون الفرنسيون، وتقدر مساحته الإجمالية بحوالي 1.3 مليون هكتار، وهي ضيعات متواجدة في أراضي خصبة ومتوفرة على مصادر الري. وبعد الاستقلال الشكلي سيستحوذ الرأسماليون المغاربة عليها بمختلف الطرق، إبان عملية استرجاع الأراضي. هذا القطاع يعتمد على المكننة والتقنيات الحديثة ويحظى بحصة الأسد من دعم وإعانات الدولة. أهم منتوجاته موجهة للتصدير نحو الأسواق الخارجية.

القطاع العتيق يتشكل، في أغلبه، من استغلاليات متوسطة وصغيرة، تزاوّل الفلاحة بطرق عتيقة وتقنيات قديمة، وتعتمد بشكل مطلق على التساقطات المطرية، وهو ما يسمى بالفلاحة المعاشية. تقدر المساحة الإجمالية لهذا القطاع بحوالي 6.5 مليون هكتار، جلها أراضي متواجدة في المناطق البورية وغير الملائمة وذات الخصوبة المتدنية، بالمقارنة مع القطاع الأول. هذا القطاع، مهمش من طرف السياسة الفلاحية ولا يستفيد إلا من بعض الفتات من إعانات الدولة.

ان التنامي الملحوظ لوتيرة الجفاف في المغرب تنبئ بتوسع أزمة العطش لتشمل العديد من المناطق. ولقد بينت الابحاث والدراسات العلمية ان معدل التساقطات السنوية، في المغرب، قد عرف انخفاضا ملحوظا، منذ بداية ثمانينات القرن الماضي. كما يشكل عدم انتظامها من موسم فلاحى إلى آخر خاصية هيكلية. ويتجلى هذا المنحى من خلال اتساع رقعة التصحر التي تزحف بشكل مستمر على بعض المناطق الفلاحية الهامة، مثل مناطق الرحامنة والسراغنة وصولا إلى مشارف منطقة الشاوية، وهي المنطقة التي تعتبر بمثابة خزان الحبوب، لأنها تنتج ما يزيد عن 30 في المائة من معدل الإنتاج الوطني للحبوب. فالمساحة الصالحة للزراعة تقدر بحوالي 8 مليون هكتار، منها حوالي 7 مليون هكتار رهينة كليا بالتقلبات المناخية، حيث تخضع كل الأنشطة الفلاحية لسقوط الامطار وتوقيتها خلال الموسم الفلاحى. ومن المعلوم أن هذا النقص الملحوظ، قد انعكس سلبا على مستوى ملء السدود، التي بات جزء هام من طاقتها الاستيعابية مملوءا بالأوحال، لتتقلص المساحات المسقوية بشكل متزايد.

يستنتج من معطيات الرصد هاته، أن الجفاف أصبح ظاهرة بنيوية ملازمة للفلاحة بالمغرب. وهو ما يستوجب إرساء أسس سياسة متكاملة تهدف إلى الحد من هذه الظاهرة وتخفيف آثارها على القطاع الفلاحى. ويمكن تلخيص بعض التدابير المستعجلة الواجب اتخاذها في المحاور الآتية:

- دعم المعهد الوطني للبحث الزراعي بالموارد البشرية وكافة المستلزمات الضرورية وتوجيه الأبحاث نحو استنباط أصناف جديدة من المزروعات التي لها القدرة على مقاومة آثار الجفاف.

- تجنب أو منع المزروعات المستهلكة للمياه بشكل كبير، خاصة المنتجات الغذائية غير الأساسية للشعب. ومنع الزراعات المستهلكة للمياه والموجهة الى التصدير.

- اعتماد التقنيات الزراعية التي تساهم في الحفاظ على البيئة والماء، والتخفيف من تأثير الجفاف على المحاصيل.

فهل اتخذت الدولة هذه التدابير الضرورية في السياسة الفلاحية المتبعة منذ عقود؟ قبل البحث عن عناصر الجواب، يجدر التذكير بتوضيح أهم الخصائص التي تميز هذه السياسة الفلاحية.

1 - أهم مميزات السياسة الفلاحية بالمغرب

ترتكز السياسة الفلاحية على قطاعين فلاحيين



2 - مرتكزات السياسات الفلاحية

للإشارة، لقد احتدم الصراع بين الملاكين المغاربة الذين استولوا على ضيعات المعمرين (القطاع الحديث) وفلاحى بعض القبائل (القطاع العتيق) الذين كانوا يعقدون الأموال على استقلال المغرب. قصد استرجاع أراضيهم المنهوبة من طرف المعمرين. وتميزت هذه المرحلة، باندلاع الاحتجاجات في العديد من المناطق، حيث انتفضت عدة قبائل مطالبة باسترجاع أراضيها. ولقد تم إخماد هذه الاحتجاجات بالقمع الهمجى لترهيب الفلاحين المطالبين بحقوقهم. وكعادته سيلتف النظام على هذه المطالبات المشروعة عبر توزيع بعض المئات من الهكتارات على صغار الفلاحين وجمعهم في تعاونيات

النساء العاملات عرضة للاستغلال المضاعف والتمييز

المواطنين الموجودين في وضعية هشّة. ولا يزال 47% من القرويين أميون بل تصل هذه النسبة إلى 56% في المناطق الجبلية و82% في صفوف النساء.

وكشف تقرير منظمة أوكسفام في المغرب عن أن "الحراسة والنظافة (التي تستخدم فيها النساء أساسا إلى جانب الطبخ) من المهن التي تضاعفت أعداد العاملين/ات بها على مر السنين. بعد عقود من سياسات تفويض هذه المهام لشركات المناولة بمبرر كونها غير استراتيجية، وتم التخلص منها تدريجيا من طرف الإدارات العمومية والمؤسسات والشركات العامة والسلطات المحلية بل حتى من طرف بعض الشركات الخاصة. مما ساهم في تفاقم عدم المساواة وعدم الاستقرار في العمل"، والضحية الأولى طبعا هن النساء.

فما هي الأسباب الحقيقية وراء هذا الاستغلال المكثف للنساء العاملات وهذا التمييز المضاعف الذي يطال القرويات منهن على وجه الخصوص؟ وما هي آفاق العمل للحد من هذا التدهور؟ تلك بعض الأسئلة التي سيتناولها ملف العدد 489 من جريدة النهج الديمقراطي.

أمام الإجهاد على الحقوق والتراجع عن مكتسبات الطبقة العاملة، وضرب القدرة الشرائية للجماهير الشعبية عبر الزيادات المتتالية في الأسعار، وإمعان النظام المخزني في قمع نضالات الجماهير واحتجاجاتها وخنق الحريات، تتضاعف معاناة النساء خاصة منهن العاملات وساكنات القرى والمدن زادت من حدتها موجة الجفاف التي ضربت البلاد وسياسة تبذير الموارد المائية واستنزافها من طرف كبار المستثمرين الزراعيين مما يعمق معاناتهن في البحث عن الماء الشروب.

وتكشف الأرقام الرسمية قبل غيرها عن الدور الأساسي الذي تلعبه النساء العاملات عموما وفي البادية خصوصا في الاقتصاد الوطني، فحسب مندوبية التخطيط، تمثل القوى العاملة النسائية 40% من القوة العاملة الدائمة والموسمية في القطاع الزراعي، وتحتل مكانة مهمة حيث تتواجد في 93% من الأنشطة الزراعية وشبه الزراعية، ويبلغ معدل نشاطها 71.4% في المناطق الريفية، وأكثر من 7% من المزارع المغربية تديرها نساء.

وحسب نفس المندوبية، تضم البادية المغربية 79.4% من فقراء المغرب و64% من

الحقوق الاجتماعية للمرأة

مقتطف من برنامج النهج الديمقراطي العمالي في العمل النسائي

المهجر.

-تفكيك شبكات الدعارة التي تتاجر بالنساء المهاجرات وتستغل أوضاعهن المادية والاجتماعية للإلقاء بهن في سوق الرقيق الأبيض.

-تحسين أوضاع السجينات ومراعاة القواعد النموذجية لمعاملة السجناء، والاهتمام بصحتهن الجسدية والنفسية، وبصحة الأمهات وأطفالهن.

-توفير الرعاية الضرورية للنساء المعاقات.

-القضاء على كل أشكال الاتجار بالنساء والأطفال بغرض الاستغلال الجنسي، ومحاربة ما يسمى بالسياحة الجنسية.

-تجريم العنف ضد المرأة وكل أشكال العنف الزوجي والتحرش الجنسي وكل الاعتداءات الجسدية والمعنوية بما يصون كرامة النساء والطفلات القاصرات.

-حذف الفصل 475 من القانون الجنائي الذي يسقط المتابعة الجنائية على مغتصب القاصرة وبالغاية في حالة الزواج منها.

-جعل يوم 8 مارس من كل سنة يوم عطلة مؤدى عنه.

المرأة القروية

على امتداد أكثر من أربعين سنة ظلت السياسة الفلاحية للنظام تعمل في خدمة كبار الملاكين العقاريين الرأسماليين، حيث وظفت الاستثمارات لخدمة مصالح هذه الطبقة التي تشكل قاعدة اجتماعية للنظام. فوضعت الوسائل والتجهيزات والبنيات التحتية ضمن مخططات تخدم المناطق الخصبة (الغرب، سوس، الحوز، ...) التي تتمركز فيها الملكية العقارية الرأسمالية الكبيرة القائمة على الزراعات التصديرية (البواكر، الحوامض، ...)، والنباتات الزيتية. ويعتمد هذا القطاع العصري على استعمال التقنيات الزراعية المتقدمة، ويشغل يد عاملة زراعية نسائية هامة (أكثر من 500 ألف)، وتضاف إلى هذا القطاع صناعات فلاحية (صناعة الزيوت، صناعة السكر...).

في المقابل تنتمي 9/10 من الساكنة القروية إلى القطاع المسمى "تقليدي" الذي ينتمي إلى المناطق المعروفة بمساحاتها القاحلة أو الشبه القاحلة التي تمثل 85 في المائة من المساحة الإجمالية. <<<

التتمة ص 9

وجودتها وتكافؤ الفرص بين الجنسين في الاستفادة منها.

-الزيادة في البنيات التعليمية والصحية والسكنية ولا مركزيتها.

-مناهضة أي تمييز ضد النساء (مطلقات عازبات، أرامل...) في ما يتعلق بالسكن بجميع أشكاله (شراء، كراء، رهن...)

-تعميم التعليم واجباريته بالنسبة للإناث والذكور إلى سن 18 مع سن قوانين زجرية ضد كل من يحرم بناته أو أبناءه من حق التمدرس وتخصيص منح للأسر الفقيرة لتمدرس



أبنائها بما يتناسب مع غلاء المعيشة.

-عدم التمييز في التخصصات في التعليم والتكوين بين النساء والرجال، وتعميم التربية الصحية وتطويرها وجعلها إلزامية للذكور والإناث.

-تمكين النساء الحوامل والأمهات من متابعة تعليمهن في جميع مستوياته مع توفير دور حضانة ورياض أطفال بالأحياء الجامعية.

-مراجعة المقررات التعليمية بهدف إلغاء كل البرامج المدرسية التي تكرر التمييز بين الجنسين والأدوار النمطية لكليهما، ونشر قيم المساواة، وإدراج حقوق المرأة وتدريس تاريخ اضطرارها في البرامج التعليمية.

-وضع إستراتيجية وطنية لمحاربة الأمية والتربية غير النظامية مع التركيز على محاربة الأمية المتفشية وسط النساء، واعتماد إجراءات عملية فعالة في ذلك.

-فضح كل أشكال الاستغلال الاقتصادي والجنسي والاضطرار والتمييز العنصري الذي تتعرض له المرأة المغربية بالمهجر والعمل من أجل تطبيق القوانين والمواثيق الدولية التي تحمي مصالحها كأمراة ومواطنة تعمل ببلاد

بعد أكثر من أربعين سنة من النهب الذي تعرضت له البلاد على يد النظام المخزني وتعمق أزمة نظام الرأسمالية التبعية ببلادنا، بحكم تخلف موقعه في قسمة العمل الدولية، وبحكم الطابع الطفيلي السائد للأنشطة الاقتصادية الكمبرادورية المرتكزة على نهب الخيرات الطبيعية للبلاد، والاستغلال المكثف للطبقة العاملة واحتكار الأرض في البوادي والمدن والماء وباطن الأرض والمنتجات البحرية وانتشار اقتصاد الريع والامتيازات ونهب المال العام واستغلال المافيات المخزنية للمواقع الحساسة في الدولة لتحقيق نوع من التراكم على حساب المصالح العامة للبلاد،

تقوم السياسات الاقتصادية للنظام على ضرب المصالح الاجتماعية لأوسع الفئات الكادحة ببلادنا وذلك تحت صيغ وشعارات البحث عن التوازنات الماكرو-اقتصادية، تخفيض النفقات العامة (وتأثير ذلك على القطاعات الاجتماعية)، خصوصية الشركات والمؤسسات العمومية، إعطاء الأولوية لتسديد الدين الخارجي (الذي يسدد من جيوب الشعب) بعدما بددته الفئات الطفيلية في إطار الجرائم الاقتصادية للنظام التي كسرت أي أمل للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وتعاني النساء بشكل عام من نتائج هذه السياسة الكارثية سواء على مستوى التمدرس أو على مستوى الحماية والتغطية الاجتماعية والطبية والسكن والبنى التحتية الضرورية الاجتماعية والثقافية أو على مستوى نسب البطالة والأمية وغيرها من المؤشرات الاجتماعية.

فلا زال الهاجس الأمني يحتل الأولوية في دولة المخزن بينما توجه مداخل الخوصصة التي تستحوذ عليها صناديق النظام لتعزيز شرعيته ومناقسة المجتمع المدني. فلا إجراء واحد من أجل التخفيف على الجماهير النسائية ومعاناتها مع الفقر والتمييز والإقصاء والاستغلال المكثف والاضطرار والعنف والأمية والتحرش الجنسي. ووعيا منا بخطورة الأوضاع الاجتماعية التي تعاني منها النساء نطالب بما يلي:

-الزيادة في أقساط الميزانية المخصصة للمجالات الاجتماعية بما يوفر الخدمات الاجتماعية وينميها من أجل بناء دور حضانة، مراكز صحية، مستشفيات، مدارس، أحياء جامعية، مع إيجاد الشغل للمعطلين والمعطلات.

-ضمان الحق في التعليم ومجانيته وإلغاء القوانين والنصوص والقرارات التي تجهز على هذا الحق من قبيل ميثاق التربية والتكوين.

-ضمان الحق في الصحة ومجانية الخدمات الصحية

المرأة القروية والمرأة العاملة وآفاق النضال في ظل التراجعات والانكاسات الحقوقية

عتيقة بنت زهور

ويعرفن عدوهن الحقيقي الذي هو سبب فقرهن ومآسيهن وحرمانهن من حقهن في الحياة الكريمة، والتي لن تتحقق إلا بضمان التعليم والصحة والسكن والتغطية الصحية... يعرفن أن المخزن بمؤسساته المتعددة (البرلمان وحكومة...) وبوسائله القمعية (شيوخ مقدمين رجال الشرطة...) وقوانينه التصفوية ومافياته المتنفة في مجال العقار، واستنزاف الثروات البحرية، وطرد الفلاحات من أراضيهم الفلاحية...

- على الكادحات والعاملات في القرى والمدن أن يدركن كذلك أن النضال الضئولي المشتت لن يؤدي سوى لنتيجتين:

- الأولى، زرع اليأس والوهن في كل النضالات الاحتجاجية سواء في المدن أو البوادي، في المعامل أو الضيعات الزراعية.

- ثانياً، أن تشتت النضال سيساعد الأعداء الطبقيين على تعزيز نفوذهم وتقوية وتصلب هيمنتهم.

مما يجعل من مهامنا الملحة اليوم، نحن الفاعلين النقابيين والجمعويين والسياسيين وكل القوى الحية المؤمنة بالتغيير، أن نلتحم مع نضالاتهم ويتبلور الالتحام في تشكيل جبهة النضال الشعبي من أجل عزل المافيا المخزنية وتغول الدولة البوليسية، في أفق التخلص من النظام المخزني: العائق الأساسي أمام تمتع النساء العاملات والفلاحات بحقوقهن، بل بذلك نضع الحجرة الرئيسية لفتح طريق تحرر الشعب المغربي؛ وفي تحقيق مهمتنا الأنية التي نخرط فيها كقطاع نسائي، وهي بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين والكادحات، الذي تم الإعلان عنه في مؤتمرا الخامس.

وانطلاقاً من هذا الهدف الواضح، فإننا:

- نشجع العاملات الصناعيات والزراعات للانخراط الواعي والمنظم في الإطارات النقابية المكافحة. فهن يتواجدن بأعداد كبيرة في القطاعات الإنتاجية الهشة كالتسيج، الكابلاج والتلفيف، وفي الضيعات الفلاحية، مما يجعل منهن القوة الفاعلة لتنظيم نقابي يقويهن ويوحد مطالبهن ليصبحن اللحمة الأساسية لبناء تنظيم سياسي يدافع عن مصالحهن؛ ونحقق بالتالي ذلك الارتباط العضوي بين النضالين الاقتصادي والسياسي.

- ندعوا كل الفاعلين النقابيين والجمعويين والسياسيين وكل القوى الحية المؤمنة بالتغيير إلى خلق أدوات النضال الفعلي،

وفي الخلاصة نؤكد على:

- قناعتنا بأنه لا يمكن للمرأة العاملة والفلاحات أو أية امرأة أو رجل، لا يملكون سوى قوة عضلاتهم لبيعونها للباطرون، أن ينتزعوا حقوقهم/هن إلا عبر التضامن فيما بينهم وعبر الانخراط في النضال النقابي.

- لا يمكن لأي تغيير أن يحقق مشروعاً ثورياً إلا بتواجد النساء، ولا يمكن لثورة أن تضمن مطالب الكادحات والعاملات بدون حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين والكادحات، حزب يدافع عن المضطهدين طبقياً وجنسياً.

- أن الانتصار على أسباب الفقر والحرمان الذي نعيشه ليس قدراً محتوماً أبدياً بل هو أمر ممكن وقابل للتحقق، فقط علينا نحن، كسائر وكحركة حقوقية ونقابية ونسائية وسياسية، أن نتواجد باستمرار معهن في النقابات، في معاركهن النضالية، ومع الحركات الشعبية من ضحايا السكن والماء وضحايا سياسة انتزاع الأراضي...

- ضرورة العمل على تشكيل جبهة نسائية ضد الرأسمالية والصهيونية العالمية •

بعدد من الأيام أقل بكثير من مدة العمل الفعلية، مما يحرمك ويفوت عليك حتى الاستفادة من الدعم الخاص من صندوق جائحة كورونا على هزائته.

الإجراء الثاني الذي قامت به الدولة هو إغداق الملايير من الدراهم على الباطرون، المأخوذة من صندوق كورونا والذي خصص في الأصل لإعانة العمال والعاملات، بالإضافة إلى إصدار مجموعة من القوانين والتشريعات كمرسوم 793-91 والذي يسمح للباطرون بتسريح العمال والعاملات، وإصدار مشروع قانون النقابات، ومشروع قانون الاضراب، ومدونة الشغل...

والهدف من كل ذلك هو ضرب الاستقرار في العمل، وتعميق الهشاشة، وتكبير النقابات والنضالات العمالية. ولم تكتفي الدولة بذلك، بل شنت حملة مسعورة لكبح كل صوت محتج، وقمع الحركات الاحتجاجية. هكذا قامت أجهزة الدولة بتفكيك معتصم عمال "امانور" بطنجة، وأصدرت حكماً قاسياً ضد شباب جرادة وبنو تادجيت، وتتابع العديد من نشطاء الحركات الشعبية في المحاكم.

يتضح إذن من كل هذا أن النظام استغل وضعية جائحة كورونا، وما ارتبط بها من إجراءات احترازية، وعلى الخصوص التضييق على حرية التنقل والتجمع، لمحاصرة المقاومة الشعبية وخنقها، بمنع المسيرات والمظاهرات والوقفات الاحتجاجية، والاعتقالات ومحكمة مناضلي الحركات الشعبية.

ما العمل أمام هذه الوضعية

مما لا شك فيه أن أهمية التوضيح والتدقيق والشرح والتعميم أساسية ومهمة، لأنها ستشكل صمام أمان، تنير لنا جميعاً الطريق نحو الفعل الصحيح، وتشكل سلاحاً بيد النساء للتصدي للأفكار والمعتقدات المسمومة، التي تحاول الأنظمة الطبقية أن تنشرها وتعممها، والتي تعمل على زرع الوهن اليأس والاستسلام عبر الزعم والترويج بأن تحرير النساء وانعتاق الطبقة الكادحة رجالاً ونساءً والفلاحات الفقيرات من الاضطهاد والاستغلال من الفقر والدونية أمر مستحيل وغير قابل للتحقيق. والحال أن الأزمة التي يعرفها العالم الرأسمالي والأنظمة التابعة له، وواقعا في ظل وباء كورونا، حيث أصبحت النساء كبش فداء يؤدين فاتورة الأزمات، تجعل أملنا في التحرر والانعتاق أكثر قابلية للحياة، وأن دورنا كنساء اليوم أكثر أهمية من ذي قبل، في الدعوة والانخراط لبناء وتجديد مشروعنا الاشتراكي الذي يشكل أملنا جميعاً نساء ورجالاً.

على صعيد واقعنا كحركة نسائية ديمقراطية والتقدمية

نتميز بضعف انخراطنا كقوى مناضلة وسط الجماهير الشعبية مع العاملات الزراعات والصناعيات، خطواتنا متفرقة مشتتة، وتلك نقطة ضعفنا، وفرصة سانحة للمخزن من أجل تشديد الخناق على نضالات العاملات ونساء البوادي الكادحات. لذلك علينا جميعاً، كنساء يساريات ديمقراطيات تقدميات، تشكيل جبهة نسائية قوية وضاغطة لمواجهة كل أشكال الظلم والتمييز والتفجير والعنف والفساد السياسي. جبهة تضم الحركة النقابية المكافحة والحركة الحقوقية المناضلة وعناصر المجتمع المدني المناضل والحي، نعمل جميعاً يداً في يد من أجل بناء التنظيمات الذاتية المستقلة للجماهير في الأحياء وفي هوامش المدن وفي القرى ودور الصفيح...

على مستوى واقع العاملات والفلاحات والكادحات

- على العاملات والفلاحات ونساء البوادي أن يدركن

جدير بالذكر في البداية أننا وإن كنا سنخصص هذه المدخلات لوضعية المرأة العاملة والمرأة القروية فإن الأمر سيان، متشابه بين وضعية الرجل العامل أو الكادح ووضعية المرأة العاملة لأنهما ينتميان معاً إلى طبقة اجتماعية واحدة، إلا أن الاستغلال والاضطهاد يكون أشد وأثقل في صفوف النساء، بحكم وضعهن الجنسي كنساء يعيشن الاضطهاد الطبقي والهيمنة البطريركية الذكورية، فهن إذن الحلقة الضعيفة.

لذلك فتشخيصي للوضعية سينطلق من تقارير رسمية ومن معاناة النساء والطبقة العاملة وعموم الكادحين الواردة في بيانات وبلغات التنظيمات السياسية النقابية والحقوقية بشكل عام.

لقد عرت جائحة كوفيد-19 وضعية فقرائنا. فحسب تقرير رسمي حول "الأثر الاقتصادي والاجتماعي لجائحة كوفيد-19" بتاريخ 18 غشت 2020: "أكثر من 5 ملايين مغربي يعيش الفقر المدقع، وما يقارب 24 مليون مغربي يوجد على عتبة الفقر، ونسبة الفقراء ارتفعت إلى 19.87% خلال سنة 2020، وأن وضعية الفقر ستضرب أساساً الأشخاص العاملين في القطاع غير المهيكل الذين يمثلون غالبية الفئة النشيطة من مهاجرين ولاجئين ونساء وعاملين وعاملات في النقل والبيع بالتقسيط وعاملات "الموقف" وحرفيين وعمال وعاملات البيوت وتجار الأسواق الشعبية والفلاحات بالبوادي والذين وجدوا أنفسهم بين ليلة وأخرى دون دخل ولا حماية فعلية من الفقر".

أما الذين يشتغلون في القطاع المهيكل فوضعيتهم لا تقل بؤساً عن القطاع غير المهيكل فانطلاقاً من تقرير رسمي بعنوان "نظام الحماية الاجتماعية، الولوج للخدمات العمومية والبنيات المستدامة من أجل المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات" ص 44، ف"نسبة العاملات المؤمنات في القطاع الصناعي لا تزيد عن 32% من مجموع 3.38 مليون مؤمن، والوضع أشد قسوة في القطاع الفلاحي إذ أن نسبة العاملات القرويات المؤمنات بالقطاع الفلاحي لا يتجاوز 40% من مجموع المؤمنين والذي لا يزيد عن 253500 مؤمن".

فأى إجراء قامت به الدولة لمواجهة الأزمة وكيف استجابت لذلك؟؟ يقول المثل الشعبي "فهم تسطا" ولكن نحن سنقول "فهم باش تناضل أكثر وأفضل".

تشريعات مجحفة وممارسات مخزنية جشعة

الدولة تغض الطرف وتساهم في تهريب الملايير التي راكمها الرأسمال المفترس. هكذا نجد رب شركة "انتيرونيك" بالدار البيضاء يوقف أزيد من 300 عاملة بعد الإعلان عن إغلاق العمل بدون تعويض ويظهر في وسائل الإعلام الفرنسية وهو يعلن عن تأسيسه لوحدات صناعية جديدة بفرنسا.

كما تغاضى رب شركة UNIMER عن تلبية المطالب المشروعة لأزيد من 200 عاملة وعامل المتعلقة فقط بالأجور وتحسين ظروف التنقل وعن التوقيف بسبب جائحة كورونا والتمييز في الفحص الطبي.

إن رغبت يوماً في التضامن والنضال المشترك وتأسيس مكتب نقابي وفق ما تضمنته الاتفاقيات الدولية 87 و98 أو ما أشار إليه دستور 2011 فإن هذا الإجراء سيصعبه الطرد من العمل وكأنك ارتكبت خطئاً جسيماً.

قد تعتقدن أنك مساهمة وأن لك الحق في الحماية الاجتماعية كعاملة، لكن المشغل ورغم الاقتراب من أجرك لا يصرح بك في نظام الضمان الاجتماعي، أو يصرح فقط

الحراسة والنظافة: سيادة الهشاشة

عبد العزيز مسعودي

أشهر بشكل متكرر. وفي حالة الخلاف على هذه الشروط، تشرع الشركات تلقائياً وبشكل تعسفي في الفصل من العمل، ليجد الأجراء أنفسهم في حالة توقف عن العمل، بلا حول ولا قوة وبدون أية ضمانات لعودتهم إلى عملهم.

وما ينطبق على قطاع الحراسة والأمن، ينطبق على قطاع التنظيف، بحيث التعطيم وعدم الأمان هو السائد. غالباً ما يكون وقت العمل الثابت تعاقدياً ويتجاوز إلى حد كبير دون تأثير على الراتب. هنا أيضاً، تقوم الشركة المناولة بتنفيذ ذلك الخضم المباشر للمكافأة، في إطار خدمة الوساطة. يقدر عدد الشركات المشتغلة في هذا المجال بحسب أرقام وزارة الداخلية 1597 شركة أمنية والعدد الفعلي هو بالتأكيد أعلى من ذلك بكثير. وفي اغلب الحالات تعمل الشركات في القطاع غير الرسمي، وبالتالي لا تقدم أي حد أدنى من شروط

الاستقرار في العمل أو التغطية الاجتماعية للأجراء. حراس الأمن يتعرضون أيضاً للعديد من المخاطر في حالات الصراع والعنف، دون حماية. وغالباً ما يتم تمديد مهامهم بحكم الأمر الواقع لتشمل أنشطة متعددة غير واردة في "قائمة المهام المتعاقد حولها": ساعي، وكيل، مضيف، ميسر (...). وهذه الفئة من المستخدمين تكون في الغالب محرومة من العطل.

في مواجهة هذا الواقع حيث يسود عدم الاستقرار، توصي منظمة أوكسفام بسلسلة من الإجراءات تهدف إلى الامتثال للأحكام القانونية المعمول بها، وتحديث قانون الشغل المعتمد منذ عام 2004، وخاصة توعية ومشاركة الفاعلين العموميين والقطاع الخاص، وكذلك الجهات الفاعلة في المجتمع المدني للامتثال الصارم للقانون وبهدف المساهمة في حماية واحترام كرامة هذه الفئات من الشغيلة. ●

نفس الأجور. فيحق للمرسمين الحصول على راتب ثابت، بينما العمال المؤقتون تُدفع أجورهم على أساس عدد ساعات العمل. والأسوأ من ذلك، أن "مستخدمي المقاولة من الباطن" يرون جزءاً من رواتبهم يخصم من طرف المقاول من الباطن، ثمنا لوساطته بين المستخدم والطرف المشغل الرئيسي. كما يؤثر انعدام الأمان أكثر على النساء والشباب. تعمل النساء في ظروف صعبة وتعرض في كثير من الأحيان لسوء المعاملة والتهديد بالفصل.

ومن المفارقات أن هذا الواقع يمكن ملاحظته داخل البرلمان نفسه، حيث تمكنت منظمة أوكسفام من الحصول على شهادة عضو نقابي في البرلمان، في غرفة المستشارين. ضمن هذه المؤسسة التي من المفترض فيها أن تكون أفضل مثال في الامتثال للقانون، تحصل المرأة المكلفة بالتنظيف على راتب شهري صاف لا يتجاوز 1600 درهم، وبالتالي أقل من SMIG، بينما يشير العقد إلى أجر شهري قدره 3000 درهم، وهو أيضاً عمل فاضح هدفه التهرب الضريبي (تخفيض أرباح الشركة عن طريق زيادة وهمية في الأعباء). كما أن العاملين بدوام جزئي يتقاضون راتباً شهرياً صافياً لا يتجاوز 800 درهم، لا يكفي حتى للبقاء على قيد الحياة. وغالباً ما يتم تمديد يوم العمل، بدون أجر عن العمل الإضافي. "تعمل النساء بنفس الراتب من الساعة 7 صباحاً حتى الساعة 4 مساءً، مواصلة العمل حتى منتصف الليل أثناء المناقشات حول قانون المالية، أو بعد اختتام الجلسات المذكورة".

إن عدم استقرار ظروف العمل يضعف قدرات التنظيم والتعبئة من أجل تحسين الحقوق واحترام القانون. النساء المكلفات بالتنظيف غالباً ما يتم تشغيلهن من طرف شركات متعاقدة من الباطن بواسطة "عقد مؤقت". ونادراً ما يكن مستفيدات من آليات حماية اجتماعية. يقوم المشغل بإجبار هؤلاء النساء على توقيع العقود لسته

العمل في القطاع الثالث، بالمعنى الواسع، أخذ في ازدياد عدد القوى العاملة أكثر بكثير من القطاعات الأولية والثانوية حيث شهدت عمليات الإنتاج منذ فترة طويلة تسارعاً للمكننة، وبالتالي استبدال العمل اليدوي بالآلات، إن لم يكن بواسطة الروبوتات. ومع ذلك، فإن القطاع الثالث هو أيضاً مرادف بشكل متزايد لمخاطر عدم الاستقرار في العمل.

تم الكشف عن هذا مؤخراً في التقرير الذي أنجزته منظمة أوكسفام Oxfam في المغرب بشأن ظروف العمل في قطاعات الحراسة والنظافة. بواسطة السيد أمين.

غالباً ما تكون مهن حراس الأمن ومستخدمي النظافة تحكمها عقود من الباطن أو عقود مؤقتة، وتكون الأجور زهيدة، بحيث نادراً ما تصل إلى مستوى الحد الأدنى للأجور، إضافة إلى أن عدم الاستقرار الوظيفي هو القاعدة.

الحراسة والنظافة من المهن التي تضاعفت أعداد العاملين بها على مر السنين. بعد عقود من سياسات تفويض هذه المهام لشركات المناولة بمبرر كونها (أي المهن) غير استراتيجية، وتم التخلص منها تدريجياً من طرف الإدارات العمومية والمؤسسات والشركات العامة والسلطات المحلية بل حتى من طرف بعض الشركات الخاصة.

يشير تقرير أوكسفام منذ البداية إلى أن الاستخدام المكثف للمناولة في هذا المجال أو التعاقد من الباطن ساهم في تفاقم عدم المساواة وعدم الاستقرار في العمل. وفي نفس المؤسسة، نجد العديد من الأوضاع وأنماط التوظيف المختلفة لعمالة مخصصة للتنظيف أو الحراسة. وهكذا، في نفس فريق التنظيف، من الممكن ملاحظة العمال/ات المرسمين والعمال/ات المتعاقدين ومستخدمون تابعون لشركة مناوول أخرى. في حين أنهم يؤدون مهاماً تقريباً متطابقة، ولا يستفيد المستخدمون من نفس الحقوق أو المزايا، ولا من

نتمة: الحقوق الاجتماعية للمرأة

في الحواضر، 6 في المائة من العائلات القروية التي تتوفر على الماء الصالح للشرب في سكنها)، ومداخيل ضعيفة تساوي فقط نصف معدل مداخيل المدينة، إضافة إلى غياب المستشفيات والأطباء (خاصة في مجال الصحة الإنجابية) والطرق، وغياب التغطية الاجتماعية والطبية والبنيات التحتية الاجتماعية والثقافية والرياضية.

وتعاني النساء القرويات من السياسة الفلاحية للنظام الرأسمالي التبعي القائمة على نزع الأراضي وتهميش فئات واسعة من النساء ورميهن بأعداد كبيرة إما في العمل المأجور (البلترة) لدى كبار الملاكين العقاريين في ظروف قاسية (لا تحترم أبسط القوانين والحقوق) أو الهجرة لضواحي المدن الكبرى للعمل في القطاعات الغير المهيكلة والأعمال الهامشية وتوسيع دائرة الدعارة والتجارية الجنسي. وسواء في الضيعات الرأسمالية الكبيرة أو في الاستثمارات العائلية الصغيرة، تظل المرأة القروية عرضة للاستغلال الاقتصادي الفاحش وللإضطهاد الاجتماعي وللميز الجنسي على كل المستويات (الأجور، الإرث، ملكية الأرض،...). والتهميش الثقافي واللغوي (المرأة الأمازيغية).

والنهج الديمقراطي الذي يدعو إلى رسم سياسة فلاحية تستهدف تلبية الحاجات الأساسية للسكان بما يضمن الأمن الغذائي والحفاظ على الثروات الطبيعية والمحيط البيئي والتنمية المتوازنة والنهوض بإصلاح زراعي يمكن

في الحواضر، 6 في المائة من العائلات القروية التي تتوفر على الماء الصالح للشرب في سكنها)، ومداخيل ضعيفة تساوي فقط نصف معدل مداخيل المدينة، إضافة إلى غياب المستشفيات والأطباء (خاصة في مجال الصحة الإنجابية) والطرق، وغياب التغطية الاجتماعية والطبية والبنيات التحتية الاجتماعية والثقافية والرياضية.

وتعاني النساء القرويات من السياسة الفلاحية للنظام الرأسمالي التبعي القائمة على نزع الأراضي وتهميش فئات واسعة من النساء ورميهن بأعداد كبيرة إما في العمل المأجور (البلترة) لدى كبار الملاكين العقاريين في ظروف قاسية (لا تحترم أبسط القوانين والحقوق) أو الهجرة لضواحي المدن الكبرى للعمل في القطاعات الغير المهيكلة والأعمال الهامشية وتوسيع دائرة الدعارة والتجارية الجنسي. وسواء في الضيعات الرأسمالية الكبيرة أو في الاستثمارات العائلية الصغيرة، تظل المرأة القروية عرضة للاستغلال الاقتصادي الفاحش وللإضطهاد الاجتماعي وللميز الجنسي على كل المستويات (الأجور، الإرث، ملكية الأرض،...). والتهميش الثقافي واللغوي (المرأة الأمازيغية).

والنهج الديمقراطي الذي يدعو إلى رسم سياسة فلاحية تستهدف تلبية الحاجات الأساسية للسكان بما يضمن الأمن الغذائي والحفاظ على الثروات الطبيعية والمحيط البيئي والتنمية المتوازنة والنهوض بإصلاح زراعي يمكن

<<<

وتعرف هذه المناطق بارتباطها بزراعة الحبوب وتربية المواشي، واستعمال تقنيات زراعية بدائية بينما يحظى الاستهلاك الذاتي بنصيب وافر وتنتشر البطالة المقننة والهجرة نحو المدن.

وقد كان من نتائج هذه السياسة الفلاحية، القائمة على الفصل بين التنمية الفلاحية (إعطاء الأولوية لنموذج تقني وللأعمال حسب المردودية الاقتصادية) والتنمية القروية (الاهتمام بالعنصر البشري)، أن ساهمت في إنتاج فلاحية تسير بسرعتين وتتميز باختلالات ترايبية واجتماعية واقتصادية هامة وقد تفاقم أزمة الاقتصاد المغربي ابتداءً من سنة 1980 نتيجة تفاقم أزمة الاقتصاد المغربي ودخول النظام مرحلة سياسة التقويم الهيكلي.

وكانت البوادي المغربية هي الخاسر الأكبر حيث أصبحت تعاني من تأخر هائل، من مؤشرات الاجتماعية ضعف التمدرس بشكل عام. (9.54 في المائة في القرى مقابل 87.3 في المائة في المدن وفق إحصاء 1996)، وانتشار الأمية (74 في المائة في القرى من بينها 90 في المائة من النساء مقابل 36 في المائة في المدن)، وضعف التجهيز (10 في المائة من الجماعات مكهربة فقط، 6.10 في المائة من الأسر القروية التي تتوفر على الكهرباء في السكنى مقابل 8.81 في المائة

النص الكامل للمرافعة التاريخية للأمين العام للجبهة الشعبية الرفيق القائد أحمد سعدات أمام المحكمة الصهيونية

محكمة دولية نزيهة".

والأهم من كل ذلك، بل الأسوأ، سلوك حكوماتكم المتعاقبة، التي لا تزال مصممة على ممارسة المنطق الفاشل لإحلال المعالجة الأمنية للصراع بدلاً على المعالجة السياسية المستندة إلى قواعد القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية كمدخل واقعي لتسوية هذا الصراع المزمع منذ أكثر من قرن، بطريقة ديمقراطية حضارية وإنسانية.

إن استناد القيادة "الإسرائيلية" عبر تشكيلاتها الحكومية المتعاقبة على موازين القوى الدولية التي نشأت في ظلها "إسرائيل"، واستمرار الاحتلال القادح فيها لصالح الميزان العسكري "الإسرائيلي"، أدى لاحتكام "إسرائيل" للغة الغطرسة والاستعلاء كوسيلة لإخماد الصراع الذي يستمد ديناميته من حقائق تاريخية موضوعية، لا يمكن إغماض العين عنها. ومع ذلك عملت هذه القيادة لإفشال أي محاولة أو تحرك لتسوية هذا الصراع سلمياً وبالطرق السياسية.

وهي جاهزة لرفض أية مبادرة لبناء مشروع سياسي متوازن ينطلق من القرارات الدولية؛ إذ رُفضت المبادرة الفرنسية- الإسبانية الإيطالية لعقد مؤتمر دولي قبل أن تُحدد وظيفته أو صلاحياته ومرجعياته.

هذه السياسة قد تستجيب لمصلحة هذه القيادة أو الإدارة الأمريكية، لكنها قطعاً لا تخدم الشعارات التي تسوقها يوماً للسلطان اليهود في فلسطين أو لشعوب العالم تحت عناوين الأمن ومكافحة الإرهاب.

فالأمن لم يتحقق يوماً في منطقة تحتضن صراعاً بين الاحتلال والشعب المحتل باستخدام الآلة العسكرية، مهما بلغت عظمتها وجبروتها. الأمن لا يحققه إلا السلام القائم على قراءة موضوعية لحقائق الصراع؛ وهذا السلام يبدأ بإنهاء الاحتلال والاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب المحتل، واحترام القانون الدولي، وليس التعامل بوضع الاحتلال كقوة فوق القانون والاحتكام إلى منطق الاستعلاء والغطرسة والظهور على طريقة أن "ما يفكر فيه موسوليني هو الحقيقة"؛ الأمر الذي سيُغذي دورات هذا الصراع وستكون حكومتكم مسؤولة عن أرواح الناس التي ستزهق فيه، وعن فقدان الأمن والاستقرار الشخصي والاجتماعي والاقتصادي على جانبي الصراع.

هذه الحقيقة يجب أن تدفع اليهود في فلسطين وشعوب العالم وقواه الحية المتطلعة إلى العدل والحرية لفهم أسباب ومحرك هذه السياسة.

فدوافع سياسة الاحتلال ليس الجهل السياسي بالتأكيد أو الخوف من المستقبل أو حرصاً على أمن اليهود كما يروجون، فالتاريخ الحديث والمعاصر لم يسجل في صفحاته أن شعباً ناضل من أجل حريته وأنجزها قد ظلم حتى من استعبده وأساقه الذل لسنوات طويلة، والأمثلة على هذا كثيرة وفي ظروف مشابهة للصراع الدائر في فلسطين، كجنوب أفريقيا وزيمبابوي. <<<

عام 1945 بعد سنة من صدورها أنها "أسوأ من القوانين النازية"، وأضاف "صحيح أن النازيين ارتكبوا جرائم، لكنهم لم يبلغوا حد التشريع لهذه الجرائم".

أوليس هذا حكماً؟ ما دامت محكماتكم ولوائح اتهامكم تستند على هذه القوانين وتضع الاحتلال وأدواته في موقع الاتهام والإدانة.

تأسيساً على ما سبق، فإن مقاضاتكم لمناضلي شعبنا هو جريمة بحد ذاتها، وهي امتداد للجرائم التي مارسها ضد أبناء شعبنا؛ بدءاً من مصادرة أراضيهم واحتجاز حريته واغتيال أطفاله ونسائه وشيوخه واغتيال قيادته السياسية ومحكمة مناضليه وقياديه كما حدث- على سبيل المثال لا الحصر- باغتيال القادة: أبو على مصطفى، الشيخ أحمد ياسين، ياسر عرفات، مروراً باعتقال الوزراء والنواب المنتخبين في انتخابات ديمقراطية شرعها المجتمع الدولي وأشاد بنزاهتها وحرمتها وشفافيتها، ووافقت عليها حكومتكم في حينه. هذه الجرائم ما زالت مستمرة ونستدعي من راعي القانون الدولي وقضاة وأمين الحماية الدولية لشعبنا، وتقديم الاحتلال وقيادته "كمجرمي حرب أمام

بتاريخ 25 ديسمبر 2008، فرضت محكمة عسكرية صهيونية على الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين القائد الوطني أحمد سعدات حكماً بالسجن 30 عاماً؛ تحت تهمة "قيادة تنظيم محظور، وتنظيم أنشطة سياسية للجبهة"، وذلك بعد حوالي عامين من اختطافه، منتصف مارس 2006 من سجن أريحا، ومعه 4 من رفاق الشعب، مُنفذي عملية اغتيال وزير السياحة الصهيوني المجرم ربيع زئيفي. الجبهة الشعبية، في حينه، وصفت الحكم الصهيوني بأنه محاكمة سياسية للمقاومة ضد الاحتلال.

لا يمكن فصل هذه المحاكمة عن عملية الصراع التاريخي في فلسطين، والمستمر حتى يومنا هذا، بين الحركة الصهيونية والشعب الفلسطيني، صراعاً يدور حول أرضها، تاريخها، حضارتها وثقافتها، وهويتها.

وعليه فإن أية محاولة للقفز عن هذه الحقيقة في تناول تداعيات الصراع يُشكل تعسفاً مقصوداً على الواقع وسيجانب الصواب، تعسفاً يستمد دوافعه من غطرسة الطرف القوي. وسعيه لإخضاع نقيضه (الضعيف) بمعايير وموازين القوى التي تحكم هذا الصراع على الأرض.

وإذا كانت وظيفة أي جهاز قضائي تحقيق وإقرار العدل كركن أساسي لغاياته، فإن أية ممارسة قضائية نزيهة وشرعية وأخلاقية ينبغي أن تحتكم إلى قضاء مستقل وقوانين تنسجم مع القانون الدولي كمرجع لتحقيق العدالة النسبية في الصراعات الدولية؛ والقانون الدولي وهيئته التشريعية "الأمم المتحدة" ومجمل القرارات الصادرة منها لم تشرع احتلالكم، ودعت إلى إنهائه وتصفية آثاره، وحتى حين اعترفت "إسرائيل" كدولة اشترطت حيثيات القرار إعادة اللاجئين الفلسطينيين الذين هجروا بالقوة، وحتى الآن لم يستوفى هذا الشرط، كما أجازت الموثيق الصادرة عنها لشعبنا حق مقاومة الاحتلال كوسيلة لتحقيق

استقلاله الوطني وممارسة حقه في تقرير المصير.

أما جهازكم القضائي المتفرعة منه هذه المحكمة وغيرها فهو أحد أدوات الاحتلال العسكري، وظيفته إخفاء الشرعية القانونية على جرائم الاحتلال وممارساته المتناقضة مع منطق ونصوص القانون الدولي، وتشريع الاحتلال وتكريس مفاهيمه وفرضها بالقوة على شعبنا كجزء من فرض الرؤية "الإسرائيلية" لسبل إدارة الصراع وطبيعته، والسير بمنطق القانون الدولي على رأسه بدلاً من قدميه، لتسويق الاحتلال الشكل الأسوأ لإرهاب الدولة المنظم كحالة دفاع عن النفس.

وفي المقابل تصوير المقاومة المشروعة لشعبنا إرهاباً ينبغي محاربته وتصفيته أو محاكمة من يمارسه أو يؤيده أو يحلم به.

وأمام هذا التناقض بين منطقتين لا بد من حكم! ولا أجد نفسي مضطراً لتقليب صفحات القانون الدولي أو الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ما دام هناك شاهد من بينكم، واحد قادة حزب العمل المؤسسين لدولتكم، فقد وصف هذا القائد قوانين الطوارئ الدولية التي أقرها الاحتلال البريطاني



**فدوافع سياسة
الاحتلال ليس الجهل السياسي
بالتأكيد أو الخوف من المستقبل
أو حرصاً على أمن اليهود كما يروجون،
فالتاريخ الحديث والمعاصر لم يسجل في
صفحاته أن شعباً ناضل من أجل حريته وأنجزها
قد ظلم حتى من استعبده وأساقه الذل لسنوات
طويلة، والأمثلة على هذا كثيرة وفي ظروف
مشابهة للصراع الدائر في فلسطين، كجنوب
أفريقيا وزيمبابوي.**

تنمة المرافعة التاريخية للرفيق القائد أحمد سعادات

أجل الحرية والديمقراطية والاشتراكية والتقدم العالمي، والاقتراس العادل للثروة والتكافؤ بين الشعوب والسلام، ورفض مكانة الاضطهاد والحرية الإمبريالية والنهب والقهر والتمييز العنصري، وبناء ثقافة وحضارة عالمية إنسانية تقدمية تعيد للإنسان إنسانيته وتفتح طريق تطوره الحر.

أفتخر بكوني مناضلاً من أجل إنهاء الاحتلال "الإسرائيلي" وتحقيق الاستقلال الوطني والعودة للأجني شعبنا، وبناء المقومات الضرورية والمدخل لتحقيق الحل الديمقراطي الشامل للصراع في فلسطين وحول فلسطين؛ الحل الذي يحقق السلام الدائم لكل سكان فلسطين يهوداً وعرباً، الحل الذي يحقق المصالحة

<< إن ما يحرك سياسة حكومتكم هو الوظيفة الإمبريالية التي حُدَّتْ "الإسرائيل"، هذه الوظيفة تجعل من الشعارات التي رفعتها قيادة "إسرائيل" لجماهير اليهود تضليلية، ومنطقها ليس فقط تبرير الاحتلال وجرائمه، بل أيضاً سياسة التمييز العنصري التي تمارسها ضد جماهير شعبنا في الجزء المحتل من فلسطين عام 1948، هذا التمييز هو سمة ملازمة للقوة الإمبريالية وثقافتها. ولا تُستثنى من المجتمع اليهودي الطوائف الشرقية وصولاً إلى المهاجرين من أفريقيا وإثيوبيا؛ فرأس الهرم السياسي في "إسرائيل" كان على الدوام محتلاً لمصالح حفنة من الرأسماليين الصهاينة المحلية والدولية المتحاذة مع الشركات الاحتكارية



التاريخية والمساواة والتكافؤ في الحقوق والواجبات في دولة ديمقراطية واحدة، دولة تستند إلى نظام سياسي ديمقراطي ينبذ كل أشكال التمييز على أساس الدين أو القومية أو العرق أو الطبقة أو الدين أو الجنس.

وأخيراً قد لا ترغب هذه المحكمة بسماع هذا الموقف، وقد تعتبره خارجاً عن إطار وظيفتها، وهذا في حدود الفهم الضيق صحيح، وإن كان موقفي منسجماً مع منطق وجوهر الصراع وأسبابه الموضوعية، فالمعالجة الدقيقة هي التي تتناول الأسباب وليس النتائج.

وأمام هذا التعارض الجوهرى أُنهي مرافعتي بالقول: "هذه محكماتكم وتملكون القوة لعقدها واستكمال فعلها (وإدانتها)، على أساس لائحة اتهامكم العلنية والسرية، والنطق بالحكم الذي حدّدته الجهة السياسية والأمنية التي تقف خلف هذه المحكمة.

لكنني أيضاً امتلك الإرادة المستمدة من عدالة قضيتنا وعزيمة شعبنا لرفض أي دور في هذه المحكمة المسرحية، والحفاظ على توازن منطقي المنسجم مع تصميمي على مقاومة احتلالكم، إلى جانب أبناء شعبنا مهما ضيقتم مساحات الحركة المتاحة لي كأسير حرية.

الإمبريالية الدولية التي تقود وتوجه السياسة الأمريكية "والإسرائيلية" اليوم. فالسلام والأمن والديمقراطية والرفاهية لليهود في فلسطين، وكل الشعارات المستهلكة، ما هي إلا واجبة لفرص المشروع الإمبريالي الأمريكي للمشرق الأوسط الكبير، أو الجديد كما أسماه شيمعون بيريس، وهذا ما لا ينكره أو يستتر عليه كل أقطاب تحالف العولمة الإمبريالية الدولية وعلى رأسه أمريكا.

وعلى هذا الأساس، ولمجمل ما سبق، ودفاعاً عن عدالة قضيتنا ونضال شعبنا المشروع ضد الاحتلال، أرفض الاعتراف بشرعية محكماتكم أو تشريع احتلالكم، أو الوقوف أمام أي منهما؛ فما تسمونه في لائحة اتهامكم "مخالفات أمنية" هي حقيقة الأمر واجبات وطنية "إن كانت حدثت فعلاً أم لا"، وتأتي في إطار الواجب العام في سياق مقاومة الاحتلال.

في الوقت نفسه، فإنني كأمين عام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، أؤكد اعتزازي بانتمائي للحركة الثورية الفلسطينية، وامتدادات هذه الحركة على الصعيدين الإقليمي والقومي والدولي، التي تشكل مكونات الحركة الثورية العالمية المناهضة لنظام العولمة الإمبريالية، والإطار القيادي لنضال شعوب العالم وطبقاته المقهورة من

كذبة النضال الحديث وحقائق الصراع

مزقت النكبة بنية المجتمع الفلسطيني، وشردته في بقاع شتى، وحرمته من جل موارده، لم يكن الظرف الذاتي الفلسطيني بعد النكبة أفضل في شيء من ظروف الفلسطينيين حالياً، إلا في القرب الزمني من الكارثة والتصديق والإيمان بإمكانية عكس نتائجها وإزالة آثارها، في تلك المرحلة الزمنية ومن خيام اللجوء، وغرف الطلبة الذين شقو طريقهم لبعض الجامعات العربية، أخذت مجموعات من الفلسطينيين على عاتقها مهمة بناء الثورة وفصائلها وتنظيم وحشد الشعب الفلسطيني في صفوفها ودعم لها، لقد شيد طلبة فلسطين و لا جئها، ثورة اسمعت الأرض من أقصاها إلى أقصاها وأدمت جلاذيتها وأرعبت إمبراطورية الاستعمار وحلفائها وأدواتها لعقود عدة.

هذا الجيل معظم أفرادها قد وارا هم الثرى الآن، وقد نقلت الراية في أغلب الفصائل والمواقع المؤسسية الفلسطينية لجيل وسيط عاصر الجيل الأول وعمل تحت أمرته، ولكن مهمة إعادة الحلم للجسد، وإحياء نبوءة التحرير وصناعة المستحيل، هي مهمة جيل لم يعاصر النكبة أو النكسة، وإن كان ولد في زمن الثورة وعاش انتفاضات شعب فلسطين، جيل عايش قهر طويل لكنه لم يشهد كارثة بحجم النكبة، لم يشهد هزة تورق الأمل والعمل من أرض الاستحالة.

إن مسؤولية هذا الجيل اليوم مضاعفة، في استعادة الحيوية النضالية للأجسام الثورية الفلسطينية، وفي الوقت ذاته خلق النموذج الجديد من مشروع التحرر الوطني الفلسطيني، فرغم أن المهمة المركزية ما زالت هي مواجهة المشروع الصهيوني، إلا أن تفاصيل المواجهة قد شهدت الكثير من التحولات في أدواتها وجغرافيتها، وكذلك أدوات التعبئة والتنظيم وبناء الخطاب والعمل السياسي والجماهيري والتواصل بين الناس، كما أدوات فهم الواقع وقياس الحقائق وتفسيرها، ورغم أن الفصائل ما زالت هي الحامل الثوري لنضال الشعب الفلسطيني، لكنها باتت منذ سنوات تعاني من فجوات وثغرات في وجوه أدائها أيضاً في هياكلها الموكلة بالمهمات الوطنية والاجتماعية.

الاشكالية الأكبر أن هذه الفجوات والمساحات يتم احتلالها من نوع جديد من الكوادر والشخصيات البعيدة عن العمل الثوري سواء بنسخته الفصائلية أو غيرها، فباسم التحديث وروح العصر، يتم تقديم نسخ متعددة من خطاب وممارسات ليبرالية، تستند لصناعة النجوم، و لخطاب متعالي على النضال الفلسطيني صنع بالأساس في أروقة أكاديمية في المركز الرأسمالي، هذه النسخ على تعددها تشترك في استفادتها من موارد لم يحظ بها معظم أبناء شعبنا، وامتيازات نتجت عن الارتباط بالمركز الاستعماري، نماذج من "النضال" المقلب والمستورد الذي يقارب الاشتباك مع منظومة القتل الصهيونية كما لو كان مساجلة أكاديمية من يريحتها سيحصل على الجائزة الكبرى وهي رضا الحكومات الغربية واقتناعها.

في الواقع وكما يعلم الجميع لن يرسل (الناتو) قواته لمحاربة العدو الصهيوني دفاعاً عن الفلسطينيين، ولن تغني المساجلات وإحراج الصهاينة أمام الرأي العام الغربي عن الكفاح المسلح والمقاومة التي يخوضها شعب فلسطين بكافة أشكالها، فكما قال غسان كنفاني شهيد الكفاح الوطني الفلسطيني وأحد أبرز مفكري وأدباء التحرر الإنساني في القرن الماضي، لم نخسر فلسطين في محاوره نظرية أو سجال لفظي، ولكن خسرتها بفعل غزو استعماري مسلح، الحقيقة هنا أن هذه البلاد تقتلنا فيها دبابات الصهاينة ورمصاص جنودهم وقذائف طائراتهم المصنوعة والممولة غربياً، ولن يتوقف ذلك بالخطابة أو بفعل شعور الصهاينة بالحر، أو باقناع حكومات المركز الاستعماري بعدالة قضيتنا ووحشية الصهاينة التي يعلمونها جيداً ويصرون على تغطيتها ودعمها وتسليحها، وعلى أهمية العمل على حشد المناصرة الدولية للقضية الفلسطينية، فإنه من المهم أن تكون هذه المناصرة للنضال الفلسطيني على حقيقته لا نسخ متخيلة يتم تفصيلها وتقليمها بما يلائم مزاج ومعايير المستعمر، أغلبية شعبنا من سكان مخيمات اللجوء، يمارسون النضال الشعبي من أبسط أشكاله رمزية حتى أقصى أشكاله تنظيمياً وعنفاً، كأداة شبه وحيدة لرد العدو الصهيوني، هذا الشعب ومن ذات مخيمات لجوءه سيفرز أدوات تحديث ثورته وتجديد وزيادة عنفوان مشروعه لأجل التحرر الوطني، وعلى هذا الدرب بالتأكيد لن يحتاج لوصفة اشتقها صهيوني تائب من تجربته الشخصية، أو مستعمر سابق يراجع نقاط الاخفاق في تراث اجداده ويبحث عن وصفه لراحته "الأخلاقية".

إن التحديث التنظيمي الثوري المطلوب من الفصائل الفلسطينية يتعلق بالتعلم أساساً من تجاربها وما يواجهه مناضليها من صعوبات وتحديات، وما أنتجه هذا الشعب من تطويره لنضالاته، وأدوات للتغلب على منظومات القمع والرقابة والقهر الصهيونية، نماذج من التنظيم المفتوح على الجماهير، وتطوير نماذج العمليات الفردية وإبداع أبطالها، وتوسيع لحيز عمليات عربين الأسود وكتيبة نابلس وجنين العابرة للبنى الفصائلية، وربط لبؤر النضال في شبكة وطنية متصلة تدعمها وتحرسها وتنظمها قيادة وطنية موحدة من المناضلين الذين يخوضون الاشتباك الحقيقي مع العدو.

القطاع الخاص والاستغلال المضاعف للعاملات

فؤاد اخريف

رئيس المجموعة، او موظفي الموارد البشرية او الرئيس... حيث إن رفضت الخضوع لنزواته او نزواتهم فمصيرها الطرد، ناهيك عن الخروقات التي تطال حقوق العاملات بشكل يومي - رفض الباطرونا الترسيم، غياب شروط السلامة والوقاية، العمل لساعات اضافية، عدم التصريح بالايام الفعلية للعمل في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، التأخر في أداء الاجور، عدم تمكين العمال والعاملات من ورقة الاداء، محاربة العمل النقابي الى غير ذلك من الخروقات اليومية في ظل غياب الرقابة وقانون شغل يحمي العمال ويحفظ كرامتهم، والجدير بالذكر ان في اختلاف القطاعات الصناعية والفلاحية تتجلى اوجه الاستغلال حيث نجد الاستغلال مضاعف داخل العالم القروي وداخل الضيعات الفلاحية والحقول يصل حد الاتجار بالبشر وما العاملات الموسميات في حقول الفرولة بجنوب اسبانيا لهو دليل على هذا الاتجار.

إن الرأسمالية ومن أجل الحفاظ على بقائها واستمراريتها تعمل على استعباد النساء والتميز الجنسي واساليب التهديد والوعيد ونشر الرعب والخوف والاغراء في بعض الأحيان وهي ادوة التقسيم التي تمتلكها لتنسج وتسحق الطبقة العاملة للحيلولة دون نشوء وحدة عمالية قادرة على خلخلة هذا الوضع المزري والنضال من أجل التحرر والقطع مع كافة اشكال الاستغلال.

السنين داخل هذه الشركات ليواجهن هذا المصير، مصير الطرد التعسفي دون ادنى تعويض او تقاعد يحفظ كرامة ما تبقى من عمرهن، ان الرأسمالية وبطبيعتها الاستغلالية وصمت المؤسسات الموكول لها حماية العمال والعاملات وقانون الشغل الجحف والذي يخدم ويحمي الباطرونا أكثر من الاجير وتواطؤ النقابات كل هذه مسببات تضاعف ازمة العمال عموما والعاملات على وجه الخصوص، هذا من جهة، انا من جهة اخرى فرالمحظوظات (العاملات اللواتي حافظن على مناصب عملهن بعد الجائحة فقد واجهن مصيرا مختلف تماما عن السابق حيث تغيرت طريق واساليب الاستغلال داخل اماكن العمل بالساعات الاضافية الغير مؤدى عنها (حتى يتسنا للباطرونا استرداد وتعويض ما ضاع من ارباح في فترة الجائحة) هذا وبالإضافة الى البروتوكول الصحي الذي فرض على الوحدات الانتاجية والشركات والتي دفع ثمنها العمال والعاملات من وقتهن وساعات العمل الاضافية الغير مؤدى عنها، (طابور الانتظار لساعات قبل الدخول للعمل من اجل التعقيم وارتداء ملابس الوقاية الى غير ذلك) ثم نقص عدد الركاب داخل خافضة نقل العاملات واقتطاع ثمن التنقل من اجورهن الزهيدة، دون الحديث عن التعويضات عن المرض والتهديد اليومي بفقدان العمل وهنا يبدء وحه آخر للاستغلال، استغلال من له سلطة مباشرة وغير مباشرة على المرأة العاملة وهنا اقصد التخرش الجنسي من طرف (الوقاف، او

من المعلوم ومما لا شك فيه أن الفقر والهشاشة والجوع وغياب التوزيع العادل للثروة من المسببات التي تؤدي إلى مضاعفة استغلال المرأة العاملة في جميع القطاعات وخصوصا القطاع الخاص الذي يعد مرتع خصبا لتعدد أوجه استغلال النساء العاملات، في ظل نظام يعيش أزمة خانقة على جميع المستويات والأصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

ونعي جيدا الدور المهم الملقى على عاتق المرأة في بناء المجتمعات وما يتطلب ذلك من حقها في العمل بكرامة المكفول في جميع القوانين والمواثيق الدولية، وما جائحة كورونا إلا ورقة التوت التي سقطت لتعري عن واقع مرير بعد أن وجد أرباب العديد من الأسر المغربية نساء ورجالا يواجهون وحش البطالة وفقدان العديد من مناصب الشغل بعد توقف العالم لأزيد من ثلاثة اشهر، بل والاكثر من ذلك وبالطبيعة الاستغلالية للرأسمالية وبعد عودة الحياة لسيورتها وجدت العديد من العاملات خصوصا في القطاع الخاص انفسهن مطرودات بدواعي واهية (الامراض المزمنة، الكبيرات في السن، الحوامل...) لنطرح السؤال التالي: أين اصيبت هذه المرأة العاملة بالمرض المزمع؟ اولى داخل اماكن العمل (معامل التصبير، التلصيف حيث البرودة وغياب ادنى شروط الصحة والسلامة) والكبيرات في السن اللواتي قضين اكثر من نصف عمرهن يعملن بجد وكد لعشرات

المساواة بين الجنسين في الدول العربية عن موقع منظمة العمل الدولية

الحكومات وأصحاب العمل والعمال وغيرهم من أصحاب المصلحة على إدراج مراعاة النوع الاجتماعي في سياسات ومسوح فرص العمل وتنمية المهارات، ومراجعة القوانين وتعديلها لتعزيز المساواة بين الجنسين في مكان العمل.

- حوكمة تراعي النوع الاجتماعي في سوق العمل: تعمل المنظمة مع نظام إدارة اليد العاملة على مراجعة الأدوات المستخدمة في تفتيش العمل لسد الثغرات بين الجنسين، وبناء قدرات مفتشي العمل على معرفة وتلبية احتياجات وخبرات المرأة والرجل، وكذلك تعزيز تعيين مفتشات عمل.

- تنمية المهارات: في ظل إدراج مراعاة النوع الاجتماعي في جميع البرامج المتعلقة بتنمية المهارات وتعزيز فرص العمل، تعمل المنظمة مع الحكومة وأصحاب العمل والعمال والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني - على صعيدي السياسات والمشاريع على حد سواء - لتعزيز التوفير الرسمي وغير الرسمي للتعليم والتدريب الفني والمهني، وضمان أن يراعي تصميم هذه البرامج وتنفيذها النوع الاجتماعي.

- ممارسات المساواة بين الجنسين في مكان العمل: تعمل المنظمة مع أصحاب العمل في القطاعين العام والخاص لتصميم سياسات وممارسات تعزز المساواة بين الجنسين في مكان العمل مثل حماية الأمومة، وتوفير رعاية لأطفال الآباء والأمهات، وآليات لمنع المضايقات في مكان العمل والتصدي لها، وسياسات الإجازات، وترتيبات العمل التي تدعم العمال ذوي المسؤوليات الأسرية.

- التنظيم والمفاوضة الجماعية: تعمل المنظمة مع نقابات العمال لزيادة العضوية والنهوض بالمرأة بتنفيذ أعمال بناء القدرات والتوعية بشأن المساواة بين الجنسين في مكان العمل وحقوق المرأة في العمل.

أنفسهن معزولات في مجتمعات غير مأثوفة، وخاضعات لقيود قانونية تقيد قدرتهن على العمل والكسب والحصول على دخل. وما يزيد الطين بلة الافتقار إلى المعلومات والدعم لدخول سوق العمل. وفي البلدان الخليجية الأغنى، غالبا ما يكون للازدهار علاقة عكسية مع مشاركة المرأة في القوى العاملة، إذ تمنح المجتمعات قيمة للمرأة "غير المحتاجة إلى العمل". وفي هذه البلدان، يضطلع العمال المهاجرون بدور مهم في سوق العمل، حيث تشكل العاملات المهاجرات جزءا كبيرا من القوى العاملة المحلية، وغالبا في ظروف محفوفة بالخطر ودون حماية تذكر.

علاوة على ذلك، تواجه المرأة في الدول العربية عددا كبيرا من التحديات الأخرى الناجمة عن قضايا متنوعة كالتكنولوجيا والأتمتة وتغير المناخ والعوامل السكانية. كما أن التمييز واسع النطاق، ومنه عدم تكافؤ الأجور وقوانين العمل التمييزية مقرونة بانعدام الحماية الاجتماعية المتصلة بالبطالة والمعاشات والأمومة والمرضى، يعيق أيضا تحقيق المساواة بين الجنسين في المنطقة العربية.

خطة منظمة العمل الدولية في الدول العربية

إن المكتب الإقليمي في الدول العربية التابع لمنظمة العمل الدولية يدعم الحكومات والعمال وأصحاب العمل والمجتمع المدني لوضع سياسات وممارسات اجتماعية واقتصادية تعزز المساواة بين الجنسين والفرص المتكافئة في مكان العمل. وتتبع المنظمة نهجين لتحقيق ذلك: أولهما إدراج مراعاة النوع الاجتماعي في شتى عناصر العمل اللائق، سواء أكانت الحق في التنظيم أم الصحة والسلامة المهنية. وثانيا، برامج تركز على المرأة، مثل تنمية المهارات ودعم فرص العمل لزيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة.

مجالات التركيز في الدول العربية

- إعداد السياسات وإصلاح القوانين: تعمل المنظمة مع

المساواة بين الجنسين أمر جوهري لتحقيق هدف منظمة العمل الدولية المتمثل في توفير عمل لائق للجميع. وتبين إحصاءات المنظمة أن معدل المشاركة الاقتصادية للمرأة في المنطقة العربية هو الأدنى في العالم (26 في المائة مقارنة بالمتوسط العالمي الذي يبلغ 56 في المائة). وعلى النقيض من ذلك، فإن معدل مشاركة الرجل في القوى العاملة (76 في المائة) أعلى من المعدل العالمي الذي يبلغ 74 في المائة. وظلت هذه الأرقام تأبى بعناد التغيير رغم تحسن المستويات التعليمية للنساء.

ومشاركة المرأة في العمل المنتج مدفوع الأجر مقيدة بأعراف أبوية تعد الرجل معيلا للأسرة والمرأة ربة منزل. وعندما تعمل المرأة خارج المنزل، فإنها غالبا ما تعد ملائمة لمهن محدودة تتعلق عادة بدورها الإنجابي. وهذه القوالب النمطية تديم العبء غير المناسب لأعمال الرعاية والمضى على عاتق المرأة، وتحد من قدرتها على القيام بعمل مأجور أو البقاء فيه خارج المنزل. والافتقار إلى مرافق الرعاية والنقل الآمن يعيق بشكل أكبر حصول المرأة على عمل. كما أن عدم التطابق بين المهارات وطلب السوق فضلا عن تدني الأجور والافتقار إلى فرص عمل جذابة كثيرا ما يضاعف المشاكل التي تواجهها المرأة في عالم العمل.

وتتفاقم هذه القيود في حالات الصراع أو ما بعد الصراع. فحصول المرأة على عمل في بلدان كالبيمن وسوريا والعراق محدود أكثر، وقضايا السلامة أشد حدة، والهياكل التمييزية ضعيفة، والفرص متدنية رغم أن كثيرا من النساء يجدن أنفسهن فجأة في هذه الحالات يقمن بدور المعيل الرئيسي وغالبا دون أي خبرات أو مهارات سابقة. كما سُجل في الدول العربية ارتفاع في عدد الأسر التي ترأسها نساء وفي عدد ذوي الإعاقة الذين هم في الغالب أضعف الفئات المحتاجة للمساعدة.

وفي بلدان مثل الأردن ولبنان، يمكن للاجئات أن يجدن

الاختصار في أزمة أحزاب وفصائل اليسار الماركسي في بلدان الوطن العربي

غازي الصوراني

الاشتراكية والتحرر الشامل للإنسان من كل مظاهر الاستبداد والاستغلال والاضطهاد والتخلف والتبعية.

(5)

إن قراءتنا لبعض مؤشرات ومكونات المسار التطوري للماركسية كمنظومة علمية، تعزز لدينا القناعة الراسخة أنها لم تندثر، بل من المستحيل تجاوزها، وبالتالي نقول لكل من يعتبر أن الماركسية قد كفت عن كونها نظرية ثورية، أنت مخطئ كل الخطأ، وكذلك الأمر بالنسبة لكل من يحكم على مستقبل الاشتراكية على ضوء حاضرها المأزوم، فما زالت شعوب ما يسمى بالعالم الثالث أو الرابع تعاني من: السيطرة الإمبريالية والتبعية والتخلف، والتفاوت الطبقي، والاستغلال والقهر الطبقي، ولم يحدث في تاريخ البشرية أن بلغ استغلال فائض القيمة للشعوب الفقيرة والتابعة، والقهر الاجتماعي والإفقار، المستوى الذي وصل إليه اليوم، إلى جانب كل أشكال العدوان والحروب التي تمارس لحماية مصالح النظام الرأسمالي كما هو الحال في بلادنا.

ما يعني أن الاشتراكية اليوم باتت ضرورة حتمية في نضالنا التحرري والديمقراطي الطبقي، كتنوير لمفاهيم الديمقراطية والحدائق وتخليص مجتمعاتنا من كل مظاهر التخلف والتبعية والاستغلال والاستبداد، إذ ليس ثمة خيار آخر - خاصة لبلداننا العربية وبقيّة بلدان الأطراف - فإما الاشتراكية أو مزيد من التبعية والتخلف والاستغلال والاستبداد.

ولهذا نرى أن من واجب قوى اليسار الماركسي في بلادنا، أن تكون المعنية بتحديد الموضوعات الأساسية التي يشكل وعيها، مدخلا أساسيا نوعي حركة وتناقضات النظام الرأسمالي من جهة، وحركة واقع بلدانها بكل مكوناته وآفاق صيرورته التطورية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية من جهة ثانية، انطلاقاً من إدراكها الموضوعي، بأن التعاطي مع الماركسية ومنهجها بعيداً عن كل أشكال الجمود وتقديس النصوص، كفيلاً بتجاوز أزمته الراهنة، ومن امتلاكها لمقومات القوة التنظيمية والجماعية الكفيلة بإسقاط أنظمة العمالة ومقاومة وطرد الوجود الإمبريالي الصهيوني، إذا ما أدركت بوعي عميق طبيعة ومتطلبات واقع ومستقبل بلادنا.

(6)

إن ما يوصف بأنه "أزمة الفكر" لدى أحزاب اليسار العربي هو في الحقيقة أزمة الممارسة بسفحيتها: النظري والعملي، فثمة بون شاسع بين الممارسة النظرية، مثلاً، وبين إنتقاء وجمع وتوليف مجموعة من الأفكار والمبادئ والتصورات، قطعت عن منظومتها الفكرية، وانتزعت من سياقها التاريخي، عبر مسميات خجولة أزاحت النص الصريح بالالتزام بالماركسية، لحساب نصوص تليفقية أو توفيقية أو تحريفية، أو عناوين استرشادية جاءت انسجاماً مع مواقف العديد من الأحزاب الشيوعية التي تخلت عن اسمها أو بعض الفصائل والحركات الأخرى التي اتجهت صوب الخلط الفكري بين الليبرالية والماركسية، أو حتى شطب الماركسية من أدبياتها، ذلك الخلط أو الشطب، سيعزز تراجعها المتصل، وتهميشها وسيعجل بنهايتها.

على أي حال، إن التخلي عن الماركسية أو الارتداد عنها والتنكر لها، ليس موقفاً جديداً مرتبطاً بانهايار الاتحاد السوفييتي أو بالواقع العربي المهزوم، بل هو ظاهرة نشأت منذ نشوء الماركسية، من خلال العناصر والقوى اليمينية التي وجدت في الماركسية خطراً شديداً على مصالحها ووجودها، لكن "الماركسية" بضمونها السياسي والاجتماعي ودلالاتها ومؤشراتها المستقبلية بالنسبة لتحرر وانعتاق العمال والفلاحين وكل الفقراء والكادحين في هذا الكوكب، خاصة في البلدان المستعمرة والتابعة، كما هو حال الجماهير الشعبية من العمال والفلاحين الفقراء وكافة المضطهدين في بلادنا، الذين لن يجدوا خلاصهم إلا من خلالها.

لذلك، فإن البحث في "أزمة الماركسية" - ولا نقول فشلها - هو بحث في الماركسية ذاتها، وإذا كان من حق أي كان، أن يتخلى عن أفكار ويعتقد أفكار أخرى نقيضه، فإنه ليس من حق أحد إصدار حكم بالتجاوز أو النفي على تيار فكري من أجل تبرير هذا التخلي، خصوصاً إذا كان الحكم بلا حيثيات سوى البعد الذاتي ومبرراته الانتهازية الأنانية الصريحة. ●

(3)

إن ما ينقص قوى اليسار هو الدافعية الذاتية أو الشغف والإيمان العميق بمبادئه، عبر امتلاك الوعي العلمي الثوري في صفوف قواعده وكوادره، فبينما تتوفر الهمم في أوساط الجماهير الشعبية واستعدادها دوماً للمشاركة في النضال بكل أشكاله ضد العدو الإمبريالي والصهيوني، وضد العدو الطبقي المتمثل في أنظمة التبعية والتخلف والاستغلال والاستبداد والقمع، إلا أن أحزاب وفصائل اليسار لم تستثمر كل ذلك كما ينبغي ولا في حدوده الدنيا، لأنها عجزت - بسبب أزماتها وتفككها ورخاوتها الفكرية والتنظيمية - عن إنجاز القضايا الأهم في نضالها الثوري، وهي على سبيل المثال وليس الحصر:

أولاً - عجزت عن بلورة وتفعيل الأفكار المركزية التوحيدية لأعضائها وكوادرها وقياداتها واقصد بذلك الفكر الماركسي وصيرورته المتطورة المتجددة.

ثانياً - عجزت بالتالي عن تشخيص واقع بلدانها (الاقتصادي السياسي الاجتماعي/الطبقي والثقافي... الخ) ومن ثم عجزت عن إيجاد الحلول أو صياغة البديل الوطني والقومي في الصراع مع العدو الإمبريالي الصهيوني من ناحية، وعن صياغة البديل الديمقراطي الاشتراكي التوحيدي الجامع لجماهير الفقراء وكل المضطهدين من ناحية ثانية.

ثالثاً - عجزت عن بناء ومراكمة عملية الوعي الثوري في صفوف أعضائها وكوادرها وقياداتها، ليس بهويتهم الفكرية الماركسية ومنهجها المادي الجدلي فحسب، بل أيضاً عجزت عن توعيتهم بتفاصيل واقعه الطبقي (الاقتصاد، الصناعة، الزراعة، المياه، البترول والغاز، الفقر والبطالة والقوى العاملة، الكومبرادور وبقيّة الشرائح الرأسمالية الرثة والطفيلية، قضايا المرأة والشباب، قضايا ومفاهيم الصراع الطبقي والتنوير والحدائق والديمقراطية والتخلف والتبعية والتقدم والثورة... الخ). فالوعي والإيمان الثوري (العاطفي والعقلاني معاً) لدى كل رقيقة ورفيق، بالهوية الفكرية وبضرورة تغيير الواقع المهزوم والثورة عليه، هما القوة الدافعة لأي حزب أو فصيلة يساري، وهما أيضاً الشرط الوحيد صوب خروج هذه الأحزاب من أزماتها، وصوب تقدمها وتوسعها وانتشارها في أوساط جماهيرها على طريق نضالها وانتصارها.

(4)

على الرغم من أن الماركسية حققت إنجازات ضخمة في الماضي، إلا أن تواصل العملية التطورية التجديدية المرتبطة بالمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المعاصرة، مسألة في غاية الأهمية بالنسبة لسيرورة الماركسية واستعادة دورها وتأثيرها في المرحلة الراهنة والمستقبل، خاصة في مشهد انحطاط وتفاقم تبعية أنظمة الكومبرادور في بلادنا رهنًا، الأمر الذي يتوجب أن يكون حافظاً لكل قوى اليسار الماركسي في مغرب ومشرق الوطن، لتكثيف النضال في آن واحد، بصور وأليات متوازنة، ضد كل من أنظمة الاستبداد والتبعية والتخلف من جهة وضد التحالف الإمبريالي الصهيوني من جهة ثانية، عبر منهجية ورؤية تنبثق من الوعي بكل جوانب المسار التطوري الحديث والمتجدد للماركسية من ناحية، وتتلاءم تماماً مع مقتضيات ومتطلبات الواقع الاجتماعي العربي المعاش / الراهن والمستقبلي من ناحية ثانية، وهذا يعني أن تنأى بنفسها بعيداً عن كل مظاهر الجمود الفكري أو المذهبي، إلى جانب تلافي أخطاء وخطايا التجربة الاشتراكية المنهارة، خاصة مظاهر عبادة الفرد والبيروقراطية والمركزية المقيتة وانعدام الحوار الديمقراطي الداخلي في أوضاعها الداخلية.

وفي هذا الجانب، فإن تبني فصائل أحزاب اليسار للماركسية منهاجاً يفرض عليها أن تتعاطى مع الماركسية انطلاقاً من كونها نظرية علمية معرفية، هي جزء من صيرورة حركة الحياة ومتغيراتها التي لا تعرف الجمود أو التوقف، ما يعني بوضوح شديد أن تتخلى هذه الفصائل والأحزاب، وترفض التعاطي مع الماركسية في إطار منهج أو بنية فكرية جامدة أو مغلقة أو نهائية التكوين والمحتوى، إذ أن الماركسية تكف عن أن تكون نظرية علمية جدلية، إذا ما تم حصرها في إطار منهجي منغلق أو في ظروف تاريخية محددة، فالانغلاق أو الجمود هو نقيض لجدل الماركسية التطوري، الهادف إلى بلوغ الحرية الحقيقية التي تتجسد في

(1)

إن جذور أزمة الماركسية في بلدان مغرب ومشرق الوطن العربي، تكمن في هذا التراجع الفكري والضعف النظري لدى أحزاب وفصائل اليسار، إلى جانب حالة الاغتراب عن الواقع، ومن ثم فشل هذه الأحزاب في وعي الواقع واستيعاب جوانبه ومكوناته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية... الخ، حيث استمرت طوال العقود الماضية في رفع شعارات أو مبادئ لا تجسد الواقع أو تعكسه بصورة جدلية وموضوعية صحيحة، ما يعني بوضوح أن الحركات اليسارية لم تدرك أن المبادئ لا تصلح نقطة انطلاق للبحث والتحليل والتنقيب، بل هي نتيجتها الختامية. فالمبادئ لا تطبق على المجتمع والطبيعة والتاريخ، بل تُشتق منها، فليس على الواقع والتاريخ أن يتطابقا مع أفكارنا، بل على أفكارنا أن تتوافق وتتطابق مع قوانين حركة الواقع ومنطق التاريخ، هذا هو الدرس الرئيسي الذي يتوجب على أحزاب وفصائل اليسار العربي أن تستوعبه في وعيها وممارستها، دون أن يعني ذلك تجاوزاً للتطور الاجتماعي والطبقي المشوه، لمجتمعاتنا العربية، طوال التاريخ الحديث والمعاصر، وبالتالي فإنني أرى أنه ليس من المغالاة في شيء، إذا قلنا بأن ما يسمى بأزمة الماركسية في بلادنا، هي انعكاس - بهذا القدر أو ذاك - ليس لأزمة وتخلف المجتمع والفكر السياسي العربي ارتباطاً بالمسار التطوري التاريخي المشوه فحسب، بل أيضاً - وبالدرجة الأساسية - إلى قصور وعجز أحزاب وفصائل اليسار عن صياغة وممارسة قضايا الصراع التنافسي ضد العدو الإمبريالي الصهيوني من جهة وقضايا الصراع الاجتماعي الطبقي الديمقراطي الداخلي من جهة ثانية، الأمر الذي كان - وما زال - من الطبيعي أن تكبر وتتسع العزلة والفضوات بين قوى اليسار العربي وجماهيرها الشعبية الفقيرة.

(2)

إنني أعتقد أن أزمة النظرية الماركسية داخل أحزاب وفصائل اليسار في بلادنا، تتجلى في كونها تعيش حالة قطيعة أو إرباك مع تراثها، ارتباطاً بالأزمة الفكرية لدى هذه الأحزاب والفصائل، وهذه الأزمة أسهمت في ضياع البوصلة الفكرية والسياسية الماركسية لدى معظم هذه الأحزاب والفصائل، ليس بسبب التبعية الميكانيكية تاريخياً للمركز في موسكو، أو بسبب الوعي المسطح أو البسيط على مستوى الأعضاء فحسب، بل أيضاً بسبب هشاشة وضعف الوعي في معظم الهيئات القيادية، التي عاشت نوعاً من غياب الوعي الماركسي أو اللامبالاة - والرفض العلني أو المبطن - للفكر الماركسي، إلى جانب الاغتراب أو العزلة عن قواعدها التنظيمية وجماهيرها، فضلاً عن حالة الجمود الفكري والتنظيمي البيروقراطي وتراكم المصالح الطبقيّة الانتهازية بتأثير العلاقة مع هذه السلطة أو هذا النظام أو ذلك.

كما تجلت الأزمة أيضاً، في المنتسبين إلى هذه الأحزاب وهيئاتها القيادية، لا سيما ضعف وعيهم للدور الذي على الماركسية أن تقوم به في مجتمع متأخر تابع ومستباح، وبالتالي الضعف الشديد لتأثيرهم أو غيابهم في أوساط الجماهير، بدليل اشتعال الانتفاضات العربية قبل عشر سنوات دونما أي دور ملموس لأحزاب وقوى اليسار فيها، التي غيبت نفسها، بسبب تفاقم أزماتها وعجزها وقصورها الذاتي على الرغم من نضج الظروف الموضوعية المتمثلة في الاستلاب الوطني الناجم عن وجود القواعد العسكرية الأمريكية والاحتلال الصهيوني، وفي الاستلاب والاستبداد الطبقي الناجم عن شدة بشاعة استغلال الطبقة الحاكمة وحلفائها لجماهير الفقراء اللذين خرجوا بالملايين مشاركين في الانتفاضة بصورة عفوية، سرعان ما احتضنتها قوى الإسلام السياسي، إلى جانب قوى الثورة المضادة، في ظل غياب محزن للطليعة اليسارية المدافعة عن أماني وأهداف الجماهير، الأمر الذي يتطلب من الكواد الماركسية في كافة أحزاب وفصائل اليسار في بلادنا، القيام بثورة معرفية نوعية وديمقراطية تستهدف تعميق الوعي مجدداً بالماركسية ومنهجها المادي الجدلي، بما يضمن إعادة الروح الثورية بالمعنى الطبقي لكافة أعضاء هذا الحزب/الفصيل أو ذلك وتجديد وحدته ومنطلقاته، لكي يستعيد دوره الطليعي النضالي التحرري والطبقي في مسيرة نضاله على طريق الثورة الوطنية التحررية الديمقراطية بأفاقها الاشتراكية.

ثقافة التغيير

«كن حائزا شهامة فهمك الخاص» kant

نورالدين موعابيد

«كن حائزا شهامة فهمك الخاص» kant، لست «كانتيا» و لن أكون، مع ذلك استهوتني هذه المقولة الدالة دلالات عميقة: إذ تخترق الفلسفة علم النفس و علوم التربية. ويمكن تسويغ سلطتها الرمزية بأنها من مكونات المفهوم الثر: «الشخصية»، الذي يقود إلى مفهوم آخر يتحرك في حقله الدلالي، هو «الشخص». لكن ما سأحاول ملامسته في هذه السطور لن يعدو كونه الشهامة التي أثارها Kant و رهنها بالاستقلالية l'autonomie، سعيا إلى درء إعادة الإنتاج الماسخة، الناسخة، المنمطة.

والواقع أن جذور هذا الموضوع ترتد إلى مقولة قرأها سقراط في معبد «دلف»: (اعرف نفسك، connais toi، toi-même، و سبق للمربية الإيطالية Motessori أن رددت: aide moi، à faire seul، شدة أزرى حتى أعمل وحدي. ولا جرم أن الذات العارفة، المفكرة، من ثمة الموجودة - حسب كوجيتو Descartes - حميمة العلاقة ب«الموضوع»، لذلك اجترح بعضهم «الذات الموضوعية»، وهو يحلل أدبية عبد اللطيف اللعبي: بل إن أدونيس ليتجذر أكثر، فيقول: «من لا ذات له، لا موضوع له»، لاسيما إن نحن جارينا Gardner، صاحب نظرية تعدد الذكاءات، التي يحدق فيها الإنسان السوي أربعة أنواع، وذلك أضعف الإيمان. والظاهر أن المبدع يُراكم ما ينهله من مرجعيات كمية، ثم يحولها إلى إبداعات كيفية، وذلك تبدو رجاحة قواعد المادية الجدلية، ف«الواحد» «جمعي» لا محالة، إن لم أقل إن وجوده مرتين ب«الأخر»، لأنه هو اشتراطه و اقتضاؤه. يقول شاعر معرة النعمان:

الناس للناس من بدو وحاضرة

بعض لبعض و إن لم يشعروا خدم

وبودي أن أسوق مثلا صارخا يؤكد ما قاله أبو العلاء، هو أن «الفنان» الذي يغني ما أفه بعد أن يلحنه لن يكتفي بذاته بما أنه لا مندوحة له عن الجمهور المفروض أن ينصت بتأن، وربما يقوم و ينقد، أما الحقول الأخرى فتعج بالأمثلة الواضحة و تضح، و لا يستعصي على القارئ الكريم رصدها بحدق جلي و كياسة مكشوفة.. ولا أريد هنا اجترار بعض ما كتبته عن «روح الفريق»، في مقال نشرته جريدة النهج الديمقراطي منذ سنوات خلت، أو ما يسمى في التربية الحديثة الإشراف (التشريك)، الذي لا يصادر الأنشطة المفردة، وإنما يروم تصالح الجماعة والفرد، تصالحا واعيا يؤمن الإنصات البيداغوجي بلا سيد و لا مسود، وكان الفعل التربوي هو تلك الأيكة الخضراء، الكثيفة، التي تتقاطع جذورها و جذوعها بله الغصون والفروع..

يسعفنا علم الاجتماع كثيرا حين يعترف بأن الإنسان كائن اجتماعي بطبعه، وقد أثبت Marx كون هذا الكائن البشري في حقيقته، ليس سوى مجموع علاقات، لأنه مرتبط بالإنتاج وقواه، فلا يملك إلا أن ينخرط في الصراع الطبقي مناضلا متجاوزا تفسير العالم إلى تغييره. إن التفرد بدعوى التميز والاستثنائية هو نظير الرحي التي تطحن القرون، لذلك يصيح محمود درويش في رائعته «مديح الظل العالي» بمرارة العلقم والحنظل:

كم كنت وحدك، يا ابن أمي

يا ابن أكثر من أب

كم كنت وحدك

موضع الشاهد عندي هو السطر الشعري الثاني باعتبار القضية الفلسطينية قضية إنسانية، لا تختزل في شعبها الأصل. تلكم ملاحظات قضت مضجع كاتب هذا النص، فاختر أن يتقاسمها.. وهو يعي أنها أحوج ما تكون إلى استقصاء واستسقاء يجيدهما القارئ اللبيب، لطيف الإشارة، ظريف الإثارة.

أكتوبر، 2022.

من رسالة رقمية ضائعة بين رفوف افتراضية

عبد العاطي جميل

الحزن الجميل يحرضني على البقاء على قفا الأرض أتدحرج كي ألقى شهوة المجاز المنحاز إلى خشاش الأرض ..

... أهديها ما يخفى من غموضي وترددي .. وهي التي غرست في عروق الأرض خطوات الحب الأولى إلى ما لست أفقه من ضلال الوجود ..

... لماذا أحيانا، ترهقني التفاصيل فأهرب إلى عمامة التعميم، أخفي بين سطوره كمبحوث عنه، لم يقترف غير بعض حقه في الإشارة أو العبارة إلى ألم يلاحقه كإنسان في الزمان والمكان .. هكذا شبهت لي الأوطان اللثيمة التي تطارد النوايا الحسنة، وتحظر الحكايات العفوية التي ينثرها العاشق في شروده عن السرديات المجلبة باسم الهباء المنثور .. فالعاشق يقيم بتلقائيته خارج الخطوط الحمراء، البيضاء، أو الخضراء المضحكة والمبكية في صحوه كما في سهوه، والتي سنها وقنها فقهاء المعابد والقصور ..

... كيف لي، في خلوتي الهادئة، أن أتسلى، وهي علي تتهاوى كتعرقات الوقت المباحث .. وكأنني نزيل فندق في قلب العاصمة أو العاصفة سيان، بجيوب مثقوبة، وفي أية لحظة قد تجد صورة شعرية معلقة في سقف الغرفة أو على شجرة الحديدية العمومية المغلقة دوما في وجه العشاق الكرام ... فعشقي لها تجاوز عشق الممثلات اللاتي ملأن علي دفاتر مراهقتي الجامحة كنبيلة في غير رابعة العدوية .. ومديحة في وعيها بالنقصان، فكانت مديحة كامل في اندفاعها، في غنجها، في دلالتها، وفي زهدا حتى ..

... ولست أدري، كيف اخترقت جدار الوقت ونوافذ الصمت التي أغلقها السرد في أوجهي وقفاي .. حتى الآن .. فكيف للساني أن يطلق عناني في دنان المعاني ؟؟

... كيف اختفت الآن، حروفي العطشى لمائها الفضي، وكل ما فيها فضي ؟؟ (فأنا لا أعشق الذهب كما أقول دوما ..) .. شوقي إليها الآن، كحنينها دوما إلى شرب حليبها المعطر بالشوكولاتة ...

كأنها آوت إلى جذع آخر من جسدي .. ربما تجد فيه من سمرة ما يخفف عنها من بياض ينسيها ألم الفراق ..

لست أدري أجتت إليها من زمن الفراغ، أم جئت إليها في لحظة سواد البياض على دفتري المفتوح على كل احتمال .. ؟؟ أ كنت بحاجة إلي ؟ أم كنت في حاجة إليها ؟ كم كنا معا في أمس الحاجة إلى لقاء آخر،

نعيد فيه ترتيب البداية .. هذا اللقاء اليجمعنا لن يكون سريعا ...

... وكأن صفحة الحياة كانت فارغة، فكانت أول قصيدة أكتبها بدم نيتشه، وهي تكتبني بالصلصال على لوح غير محفوظ، لا بالحبر .. ولا بقلم رصاص حي، عاشق على صفحة ميلادي ..

... في عيني أبهى الأسماء المحفورة في ذاكرتي المثقوبة اسمها .. وأبهى الأجساد جسدها الخجول .. وأبهى الأصوات إلي صوتها الفضي المبحوح، يخترقني لحظات كل لقاء .. وأهنا المعابد وأشهاها معبدها الذي صلينا معا فيه المواويل والتراتيل والقصائد القصار والطوال .. رسمنا فيه باقات ذكريات معطرة، حبلى بالعطاء ..

... ماذا أصابك أيها الصب ؟ .. كيف تجرأ على كل هذا السفر بعيدا عن حلمك الأشهى ؟ .. قلبك سيظل دلتوا معلقا بلا ماء على جدران الوقت ؟ .. وكأنني أشعر بنوبات بكاء تخترق عنادي المدجج بالجلد والرجاء .. بعد كل هذا الشوق المجنون، لا أملك إلا هذا الحزن رقيقا أزفه للكلمات، لكنها لا تقوى على ترجمة هذا الألم الممتد على أطراف البلاد، شرقا وغربا، شمالا وجنوبا ... وحده

يسوع الفلسطيني

سليمان الهواري



فلسطيني أنت
يا ذبيح الزمن اللامنتهي

أيها المسيح المصلوب
على رقبة الطريق

عرس الدم على بوابات القدس
وأنت من تعودت العطاء
اليوم ترفك الأرض للمرة الألف
ولا صباح نرقبه في عيون الرب

لا القيامة قامت تنهي هذا العذاب
ولا هذا الوحش شبع من دمنا

فلسطيني أنت
يا براءة يوسف
دُق مساميرك في
في رحم بلادي

يا حبل الله الموشوم بالألم
لا أقحوان في براري بيت لحم
لا زال الصبار هو الصبار
ولازالت زهرته رقيقة الصخر
على محياها نرسم ملامح عهدنا
نسقيها وعودا يتيمة

هنا لا ماء
فقط خل و ملح أجاج
يداوي شفاهك العطشى
لا رواء يببل عينيك

هنا لا ياقوت
يرصع تيجان فلاحات بلادي
هنا فقط أشواك وبنادق
غابات أحلام
ومشاريع شهادة
فلسطيني أنت
يا ترنيمة الحزن الأخيرة
متى قران الشمس ؟؟



تستضيف جريدة النهج الديمقراطي في هذا العدد الذي خصص ملفه لقضية الاستغلال المضاعف للعاملات، كل من المناضلة سعاد تاركو موجزة وعاملة بشركة متعددة الاستيطان لصناعة الأحذية المصنفة ضمن قطاع النسج وفاطمة رويسو عاملة بشركة خيل كوميس لتصبير السمك المصنفة ضمن قطاع الصناعات الغذائية، أجرت معهما الرفيقة فتحية اليعقوبي هذا الحوار المقتضب حول ظروف العمل وبالخصوص وضع العاملات داخل المؤسسات الانتاجية التي تعمل بها.

1 - مرحبا بك بجريدة النهج الديمقراطي العمالي وشكرا لقبولك اجراء هذا الحوار

شكرا لجريدة النهج الديمقراطي العمالي على الاهتمام بقضايا العاملات والعمال

2 هل يمكنك تقديم تعريف مركز عن الشركة التي تشتغلين بها من حيث مجال العمل والخدمات وعدد العمال والعاملات والأصل والفروع؟

أنا سعاد تاركو موجزة وعاملة بشركة الأحذية المصنفة ضمن قطاع النسج، الشركة هي بوربيلا العالمية لصناعة الأحذية مقرها الرئيسي بسويسرا مديرتها العام ألماني لها عدة فروع في أوروبا الشرقية والشرق الأوسط وشمال إفريقيا وفي إقليم العرايش لها ثلاث وحدات للإنتاج في العرايش والقصر الكبير والهيابضة. عدد العمال والعاملات أكثر من 1500 يمثل النساء أكثر من النصف وهي شركة منعقدة الاستيطان.

3 - كيف تقيمين ظروف العمل داخل شركة بوربيلا والمشاكل التي تعترض العمال والعاملات؟

بالنسبة لظروف العمل شركة "بوربيلا" تحترم حقوق العمال والعاملات من حيث الأجور وساعات العمل والتصريح في الضمان الاجتماعي والعطل وما يمكن تسجيله على الشركة مو عدم احترامها للمساواة في الأجور وخاصة بين العمال والمشرفين والإداريين، وعدم توفيرها لشروط الصحة والسلامة خاصة واننا نشتغل بالألات وبمواد كيميائية مضرّة تسبب عدة أمراض وبعض العمال والعاملات لهم ولهن حساسية مفرطة من بعض المواد وتحدث امراضا مهنية يصعب إثباتها. حيث تلجأ الشركة الى إخفاءها وإتلاف بعضها في حالة زيارة احدى لجن الصحة والسلامة.

مايمكن بسجله على الشركة من خروقات هو ما حدث في فترة كورونا حيث عمدت الى توقيف عدد من العمال والعاملات ورفضت إرجاعهم مع التمييز في ذلك بين النقابيين والنقابيات ومن بينهم الرفيق سعيد غريدة الذي كان من ضحايا هذا الانتهاك

4 هل هناك عمل نقابي في الشركة التي تشتغلين بها ومن هي النقابة التي توجد في الشركة؟

نعم هناك عمل نقابي في الشركة حيث اسسنا المكتب النقابي الأول قبل فترة كورونا في سنة 2019 وعملت الشركة على طرد المكتب النقابي لشركة بوربيلا المنضوي تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل بالعرائش

ثم لجأنا إلى تكوين مكتب نقابي آخر استظعننا فرضه على الشركة ولازال يشتغل الى الآن ويعرف دينامية كبيرة وتمثيلية نسائية مهمة وانا عضوة المكتب النقابي لشركة بوربيلا وسبق ان خضنا اضرابات واعتصامات ووقفات ضد الشركة والتي لجأت إلى الانتقام من العمل النقابي عبر طرد العمال ومتابعتهم قضائيا مثل سعيد غريدة ورشيد ديدو الذي لازال موقوفا عن العمل

تحية عالية لجريدة النهج الديمقراطي العمالي على تناولها لقضايا العمال والعاملات والتعريف بها.

1 - هرحبا بك معنا في جريدة النهج الديمقراطي العمالي

تحية لجريدة النهج الديمقراطي العمالي على مساندتها ودعمها لقضايا العاملات والعمال

2 هل يمكنك تقديم تعريف مركز عن الشركة التي تشتغلين بها من حيث مجال العمل والخدمات وعدد العمال والعاملات والأصل والفروع؟

أقدم نفسي انا فاطمة رويسو عاملة بشركة خيل كوميس لتصبير السمك المصنفة ضمن قطاع الصناعات الغذائية، الشركة مقرها الرئيسي بإسبانيا لها ثلاث وحدات للإنتاج في العرايش واحدة في الميناء والثانية في وادي لوكوس الملاح والثالثة في طريق طنجة عدد العمال والعاملات أكثر من 4000 يمثل النساء أكثر من ثمانين في المائة.

3 - كيف تقيمين ظروف العمل داخل شركة خيل كوميس والمشاكل التي تعترض العمال والعاملات؟

بالنسبة لظروف العمل شركة خيل كوميس تحترم حقوق العمال والعاملات نسبيا خاصة بعد تأسيس المكتب النقابي بشركة من حيث الأجور لا زلت ضعيفة يعني الحد الأدنى وساعات العمل نشتغل الساعات القانونية يعني ثمان ساعات ويتلناوب ثلاث مجموعات في اليوم والتصريح في الضمان الاجتماعي يشمل الجميع وكذلك العطل ومايمكن تسجيله على الشركة مو عدم احترامها للمساواة في الأجور وخاصة بين العمال والمشرفين والإداريين وكذلك العمل بالعقدة المؤقتة ولم يتم ترسيه عدد كبير من تلعاملات

4 هل هناك عمل نقابي في الشركة التي تشتغلين بها ومن هي النقابة التي توجد في الشركة؟

نعم هناك عمل نقابي في الشركة حيث اسسنا المكتب النقابي في 2018 المكتب النقابي لشركة خيل كوميس المنضوي تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل بالعرائش و استظعننا فرضه على الشركة ولازال يشتغل الى الآن ويعرف دينامية كبيرة وتمثيلية نسائية مهمة وانا عضوة المكتب النقابي لشركة خيل كوميس

تحية عالية لجريدة النهج الديمقراطي العمالي والتي اعتبرت قضايا العاملات والعمال من أولوياتها



من وحي الأحداث

فلنحذر كلنا السقوط في الذيلية

التيّتي الحبيب

كل المنظمات المناضلة مهددة بأن تصبح رجع الصدى للحركة النضالية الشعبية. ومن يسقط في ذلك، يصبح تابعا، وذليلا يتفرج على مؤخرة الحركة الجماهيرية.

ولكي تتعرف المنظمة على موقعها من الحركة الجماهيرية عليها أن تحصى كميا ونوعيا تلك الحركات الشعبية والحركات الاحتجاجية التي ساهمت وشاركت في انبعاثها، ومقارنة هذه النتيجة مع ما لم تشارك فيه لا من بعيد ولا من قريب. هذه هي الطريقة المثلى إذا استعملتها هذه المنظمة بموضوعية وبتجرد، ما سيسمح بقياس عملها وتقييم موقعها في حركية الصراع الطبقي.

نكن غالبا ما يرد الذليلون وعاشقو التملّي في مؤخرة الحركة الجماهيرية، بأنهم ضد الإرادية، وضد الطليعية، وضد الركوب على الحركة الجماهيرية. مثل هؤلاء لا يسمحون بتقييم الممارسة العملية للمنظمات المناضلة وهم حراس إبقاء هذه المنظمات في الهامش، إنهم يحرصون على تعطيل الحركة النضالية لأنهم لا يثقون في الفعل النضالي الجماهيري ويخشون من خروجه على الأفق أو الحدود التي رسموها له أو توافقوا مع جهات معلومة عليها. إن هؤلاء يعتبرون أي اتجاه يسعى لتوظيف الإرادة العاقلة والمتعلقة كاتجاه مغامر يقفز على الشروط الموضوعية. إن هؤلاء ينكرون دور الإرادة في التغيير ويسخرون منه ولا يقبلون إلا بالتحويلات الناجمة عن التراكمات الكمية ويهابون القفزات النوعية ولحظات القطيعة.

على المنظمات المناضلة أن تتخلص من هذه العقليات ومن الحاملين لها الدغمائيين. ولما نتكلم عن التخلص من هذه الأفكار فنحن نعني الدحض النظري والسياسي والنضالي وبنقاش العميق وليس بالإجراءات التنظيمية السريعة. إن هزم هذه الذهنيات والأفكار الخاطئة داخل المنظمات المناضلة يعتبر أولى المعارك من أجل شحن سلاح النضال وتهيئ هذه المنظمات وتأهيلها لكي تقوم بدورها المطلوب على كافة الواجهات ومنها الواجهة الأيديولوجية والسياسية والثقافية والتعبوية من أجل بناء الأدوات الضرورية لقيادة الحركات الاحتجاجية قيادة تليق بالدور الطليعي لهذه المنظمات المناضلة المؤمنة بخط الجماهير صانعة التغيير المنشود.

إنه إذا دور شاق على قيادات هذه المنظمات المناضلة القيام به باستمرار وبحماس كبير حتى لا تسقط منظماتهم في الذيلية المقيتة للحركة الجماهيرية؛ ولا محيد عن البحث المستمر والتأكد المتواصل بأن هذه المنظمات ملتزمة بالتوجه السديد من خلال قياس دقيق وموضوعي لمدى الالتزام بخط الجماهير.

>> هذا الرجل لا أعرفه <<

حسن عبادي

الدولة ومرافقها لتكون تحت وصايتهم، وحتى عندما تُقام انتخابات، فهي صورية من أجل إيصال وحيد سالم إلى زمام الحكم... باسم القبيلة ورافعا رايتها.

ما خرب بيتنا إلا آل فلان وعلان!!

نعم يا ديمة، "ملعونة مراكز الحكم التي نصل إليها على جثث الآخرين".

حين قرأت الرواية ثانية حضرتني رواية مديح نساء العائلة لصديقنا محمود شقير الذي تناول فيها الهمم النسوي وتطرق لمعاناة المرأة الفلسطينية ومحاولته التمرد على القيود والتقاليد وسلطة الرجل في مجتمع ذكوري لتغيير واقع المرأة وتناول همومها ومشكلاتها محاولا نقل صورة حقيقية لظلمها واضطهادها.

أمنت كاتبتنا المتشائلة ببناء دولة فاضلة، أمنت بثورة على حاكم جائر، أمنت بالأمل، أمنت بالتغيير، ولكن خاب الأمل وحظينا بحاكم ويحكم أكثر رذيلة وقسوة وظلما، قتل أحمد ومعه وئد الحلم بالتغيير، وانتصرت القبيلة!

تحول الربيع العربي إلى خريف حارق، راح الوطن وثرواته في سبيل كرسي مهترئ.

جاء في الرواية: "تري أتكون منى جسرا أعبر به الماضي؟ أعيش فرحة الأيام الخوالي؟ أم ترى أنني أعيش الوهم الكبير... أضلل به النفس... حتى أحجب عنها مرارة الواقع؟ ما أصعب أن يكون الإنسان لبنة يشكّلها الماضي بيد الأحلام! فيذهب به إلى عالم الأوهام... ويتوه بين الواقع والخيال".

تنتهي الرواية حين خلعت بطلتها "منى" الفستان، "ليس لنا في بعضنا قسمة".

ترفضين رئيس دولة!

صرت على أسنانها:

رئيس دولة وصل إلى الحكم على موجة من دم، وكان قاربه جثة، مرفوض، لا أقبل به... نجوم السماء له أقرب.

لا تجعلي اللسان يشطح، أنا رئيس دولة... لا أسمع.....

خذ المزرعة يا سيدي، ودعني أرحل، فالرجل الذي كنت أعرفه تغير وتبدل... هذا الرجل لا أعرفه... لا أعرفه..".

نعم، صدق فريدريك انجلز حين قال: "تحرر المرأة معيار تحرر المجتمع".

×××مداخلتي في ندوة نقاش الرواية يوم الاثنين 19.12.2022 في نادي القراء الطرعي في المكتبة العامة/طرعان بإدارة الناشطة الثقافية نيروز عدوي

قراءة في رواية "هذا الرجل لا أعرفه" للروائية المقدسية ديمة جمعة السمان عن بوابة مجلة الهدف الفلسطينية

قرأت في حينه رواية "غفرانك قلبي" للروائية المقدسية ديمة جمعة السمان، رواية بلا مكان أو زمان، تصلح لكل البلدان العربية، تناولت ظلم الأنظمة والحكام العرب ولا ديموقراطية وصولهم للحكم، وكأني بها تقول كما قال معلّم المادة التاريخ في ثانوية الرامة (الأستاذ سرحان سرحان) "ندرس التاريخ نعرف الماضي، نعيش الحاضر ونأمن المستقبل"، فكتبت: "خذني إلى الدنيا... إلى الحياة... إلى الشمس والقمر والنجوم والزهور... فالبستان في الانتظار... خذني إلى الماضي لننسى أنه مرت مثل تلك الأيام... ولنوهم أنفسنا أن الأيام غفت... والزمن توقف عن المسار... وأنت الهوى الذي يرفعني فوق الغمام"، طرحت أمور مجتمعية وسياسية، جلت بوضوح في مناجاة الحبيب.

وقرأت بعدها رواية "هذا الرجل لا أعرفه" (205 صفحة، تصميم: شربل إلياس، إصدار مكتبة كل شيء الحيفاوية لصاحبها صالح عباسي، وغاب صاحب لوحة الغلاف الرائعة)، وكأني بها الجزء الثاني لغفرانك قلبي.

ابتكرت ديمة السمان مكان متخيّل وبنته على كيفها، حوّلتها من صحراء قاحلة إلى مدينة عصرية ودولة "ذات سيادة"، في مكان ما في العالم العربي. تماما كما فعل الروائي عبد الرحمن منيف في كتابه "شرق المتوسط"، والروائي صبحي فحماوي في روايته "سروال بلقيس"، تتحدث عن دولة عربية دون تحديد أسماء أو مدن، مجهولة الهوية، لذلك كل عربي يقرأ هذه الرواية أيا كانت جنسيتها، يشعر وكأنها تتحدث عن بلدة قريبة منه أو تخصه، فمواضيعها تجمعنا، هو علامة عربية فارقة مطبوعة على جبين كل المدن، معلّقة على أبواب البيوت، موجودة في كل مكان، في الشوارع، البيوت، الغرف، يصلح ليكون في كل مكان في الوطن العربي!

سلّطت الكاتبة الضوء على ظواهر اجتماعية عديدة، وكونها نصيرة المرأة فعلا لا قولاً، تناولت أهمية عمل المرأة خارج البيت ودورها،

فاطمة التي اشتغلت في مزرعة العائلة وطوّرتها ووسّعت نفوذها وضمت إليها الأراضي، ولم تهمل البيت والأبناء: فارس الضابط الكبير، كريم التاجر، وحيد رجل الاقتصاد.

ناهد التي اشتغلت وزيرة للإعلام، ومن ثم للخارجية وأهملت شئون البيت والعائلة ممّا جعل نهايتها سريعة.

منى التي فضلت حياة زوجية مستقرة على الحب، نجحت في عملها بوزارة الزراعة، لتقيم مزرعة نموذجية مثلى. ووجدتها "بطلة" الرواية دون منازع.

حنان ربة البيت المثالية وركيزة عائلتها.

تناولت بجرأة علاقة الزوج (لا الرجل) والمرأة في مجتمعنا، وأهمية الندية في العلاقة وضرورتها،

يتخبّط الرجل الشرقي في اختيار شريكته، هل له أن يقترن بمن هي أذكى منه؟ أو أنجح منه؟ أم يفضل أن تكون جارية أو خادمة مطيعة؟؟

وحيد لم يرق له تقدّم ناهد عليه في عملها ومنصبها (يتناسى أن علاقتهما بدأت حين اغتصبها وهو في عزّه، وأجبرها على ترك خطيبها، دون أن يأبته ضميره) وأرادها أن تكون "خادمة البيت"، تهرب ورفض الزواج من منى رغم الحب بينهما، بسبب نرجسيتها ولأنه أراد تحقيق أحلامه ولم يعاملها بالندية ورغم ذلك شعر بالغيرة حين اقترنت بسواه. يمثل الوصولي الانتهازي، ينقصه العامود الفقري... والمبادئ.

تناولت كذلك الحالة السياسية والعقلية القبلية السائدة حتى بعد التنقل من البادية إلى المدينة، فالانتقال شكلي وصوري، وتصور لنا بسخرية سوداوية كيف يسعى آل سالم من خلال سيطرتهم على مرافق الدولة والهيمنة على الجيش، بواسطة "فارسم"، إلى تطويع

